فرص بناء السلام في اليمن:

قراءة تحليلية في معطيات السياسة والحرب

د. سامي محمد السياغي
أستاذ العلوم السياسية المساعد،
مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجامعة صنعاء،
مدير تحرير مجلة "مقاربات سياسية"
e-mail: sami20077@hotmail.com

سأحاول في هذه الدراسة تقديم قراءة تحليلية (واقعية وموضوعية) لطبيعة الوضع اليمني الراهن المرتبط بمعطيات كلٍ من السياسة والحرب. وذلك من خلال منظور تقييمي يركز على طبيعة ميزان القوى الراهن على الساحة اليمنية[١].

الهدف الأصيل من وراء إعداد هذه الدراسة هو المساهمة المتواضعة[٢] في تسليط الضوء على الفرص الماثلة أو المحتملة أمام أطراف الصراع والحرب في اليمن للعمل على إحلال السلام. وذلك على أمل أن تساعد هذه المساهمة في تحفيز أطراف الصراع[٣] على القيام بإعادة الترتيب لمفردات خارطة إدراكهم الذهني إزاء مسألة جوهرية تتعلق - تحديداً – بالحرب العدوانية الراهنة على اليمن. ويمكن التعبير عن تلك المسألة من خلال التساؤل الآتي:

١- بصفة عامة، من المعلوم أن ميزان القوى القائم في اليمن أفرزته (ولا تزال) مخرجات دورات الصراع السياسي والعسكري بين القوى السياسية والفاعلين على الساحة السياسية منذ العام ١٩٩٣م وحتى اللحظة الراهنة.

٢- سأعتمد في التصدي لتلك المهمة على خبرتي المتواضعة بالشأن السياسي اليمني كمتابع لتطوراته ومحطاته المتتالية منذ العام ١٩٩٣م وحتى الوقت الراهن، وكذا تخصصي العلمي ونشاطي البحثي والأكاديمي القريب – إلى درجةٍ ما – من أروقة ذلك الشأن.

٣- خاصةً معسكر (واشنطن – الرياض – أبوظبي) الذي بادر بشن عدوانه على اليمن دون مبرر، وهو وحده – في واقع الحال – من يمتلك القرار الفعلي لوقف هذه الحرب.

- هل من جدوى حقيقة لهذه الحرب في تحقيق أهداف أطرافها؟!

فالبحث عن إجابة منطقية وواقعية لذلك التساؤل، قد يدفع بأطراف الصراع - بصورة غير مباشرة - نحو التفتيش الجاد والعقلاني ضمن خارطة إدراكهم الذهني عن أي أفكار واقعية ومتزنة يمكن أن تقنعهم بجدوى الانحياز الجاد والفعَّال نحو خيار بناء السلام الشامل في اليمن، السلام الذي يضمن تحقيق المصالح المشروعة للجميع. فلا أظن حصيفاً يرضى استبدال الخسارة المؤكدة (الحرب) بالربح المضمون (السلام)!

فمشكلتنا الرئيسية إذاً - وفقاً للمنطلق التحليلي سالف الذكر - تكمن في غياب المنطق والواقعية ضمن حسابات ومساعي العديد من أطراف الصراع لإيجاد حل للأزمة والحرب، وبناء السلام في اليمن؛ إذ يبدو أن أولئك الأطراف، وخاصةً طرف الرياض[1]، غير مدركين أو ربما متجاهلين لمعطيات المنطق والواقع عند تعاطيهم مع مسألة البحث عن الحلول وإحلال السلام. وهم في ذلك - للأسف - أشبه بمن يعاني كساحاً فكرياً! فكيف إذا ما تحالف ذلك الكساح الفكري لدى بعضٍ منهم مع تطلعات الارتهان للخارج والبحث عن المال المدنس مقابل مباركة هذه الحرب العدوانية على وطنهم! لا ريب حينها، سيكون الوضع أسوأ.

إن مدخل الخروج من الوضع الحالي شديد التأزم والتعقيد، ومن حالة الحرب العدوانية العبثية الراهنة على اليمن، لن يتوفر إلا من خلال النظر بواقعية ومنطق سليم إلى معطيات الأزمة وتطوراتها، والتمحيص كذلك في معطيات ميزان القوى القائم على الميدان وتحولاته. وذلك من أجل تقرير حدود ما يمكن إنجازه فعلياً لحل الأزمة وبناء السلام العادل والشامل، والانطلاق نحو طي هذه الصفحة العبثية والمؤلمة في تاريخنا السياسي، وكتابة صفحة جديدة تحتوي تفاصيل رؤيتنا كيمنيين لصورة مستقبل اليمن، وذلك ضمن إطار موضوعي يحتوي وجوب استفادتنا من خلاصة ما وصلنا إليه جرَّاء تجارب الصراعات والحروب خلال الخمسة العقود الماضية.

وفقا لما تقدم، سيجري التحليل في هذه الدراسة ضمن مسار نقدي، وفي إطار ثلاثة

١- سيعتمد الباحث ضمن هذه الدراسة تسمية (طرف الرياض) في الإشارة إلى هادي وحلفائه من القوى اليمنية والسعودية والامارات والولايات المتحدة الأمريكية، وسيلجأ الباحث إلى تحديد أي عنصر في هذا الطرف على حدة متى ما كان ذلك لازماً. أما (طرف صنعاء) فالمقصود به أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام وحلفائهما.

محاور: حيث يعرض المحور الأول لطبيعة رؤية الباحث لمدلول مفهومي الواقعية السياسية وتوازن القوى في هذا الدراسة. فيما يهتم المحور الثاني بتسليط الضوء على واقع ما يجري في اليمن عبر استعراض طبيعة أبرز معطيات ذلك الواقع المتعلقة بمسألتي السياسة والحرب، ومن ثَم تحليل مدى موضوعية ما يتم طرحه - حالياً - من قبل أطراف الصراع بخصوص تلك المعطيات، وذلك بالاعتماد على موجبات المنطق والواقع، ومن خلال منظور يركز على طبيعة ميزان القوى القائم على الساحة اليمنية وتحولاته (سياسياً وميدانياً). في حين يستعرض المحور الثالث مسألة فرص بناء السلام في اليمن، وذلك من خلال استخدام خلاصات العرض والتحليل الواردة في المحور الثاني كمدخل موضوعي يعمل الباحث على توظيفه لدعم ما سيطرحه من رؤى وتصورات بخصوص ما يراه فرصاً ممكنة لتوفير حل منصف للأزمة وتحقيق التسوية السياسية وبناء السلام العادل والشامل المنشود في اليمن.

المحور الأول: مدلول مفهومي الواقعية السياسية وتوازن القوى

المتابع لتداعيات أزمات متعددة عانت منها (أو لا تزال) دول ومجتمعات تنتمي للعالم الثالث، وبالذات عندما تكون السياسة هي موضوع الأزمة؛ عادةً ما يلاحظ وجود ما يشبه الحاجز المصطنع الذي يقف حائلاً أمام قدرة تعاطي أطراف تلك الأزمات على حلها من منطلقي الموضوعية والمنطق! فإما أن ينطلق أولئك الأطراف في تعاطيهم مع أزماتهم من محاولة البعض فرض إراداته على الآخر دون مراعاة لمعطيات الواقع التي قد تكون مجافية لإمكانية نفاذ تلك الإرادات، أو أن يتوه تعاطيهم ذاك في سراديب البحث عما يعتبرونه "حلاً مثالياً" لأزماتهم، معتقدين إمكانية توافر مثل ذلك الحل[1]. وذلك في ظل عدم إدراكهم أن المدخلات البيئية الواقعية لما يعتقدونه حلاً مثالياً تفتقر أصلاً لأي من المقومات التي تعد ضرورية - بطبيعتها - لإمكانية تحَقُّقه وتنفيذه على أرض الواقع، ومن تلك المقومات - على سبيل المثال - ما يتعلق بمعطيات تطور الأحداث، وطبيعة ميزان القوى على الأرض.

بصفة عامة، لا يبدو أن أزماتنا العربية تخرج عن إطار الملاحظات سالفة الذكر. ولعلها

١- في مثل هذه المسائل ذات الطابع السياسي، عادةً ما يشير واقع الحال إلى وجود صراع بين رؤيتين: مثالية وأخرى واقعية. وغالباً ما يكون الإصرار على تحقيق الوضع المثالي (غير الواقعي) مجرد محاولة للهروب من الواقع، أو محاولة لإبقاء الوضع القائم، أو التستر وراء ذلك الطرح لإخفاء رغبات ونوايا خلاف الأهداف المعلنة.

تتجلى بشكل أوضح في الأزمة اليمنية الراهنة، وخاصةً مع اتساع دائرة غياب التعامل الواقعي مع معطياتها ومع واقع ميزان القوى القائم. وذلك في ظل اتساع دائرة أطراف الأزمة في اليمن بعد دخول عامل الحرب العدوانية المدمرة وغير المبررة إلى مشهد الأزمة، ليمارس دوراً مصعِّداً لها ومعقِّدا لإمكانيات حلها[1]، ومخلفاً كذلك حجماً هائلاً من التداعيات الكارثية على اليمن (أرضاً وإنساناً).

سأحاول شرح وجهة النظر سالفة الذكر من خلال نقطتين؛ أتناول في أولهما مسألة "الواقعية السياسية"، فيما أتناول في الثانية مسألة "توازن القوى"؛ وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الواقعية السياسية: درس تاريخي واجب الاستيعاب

مسألة تغيير الواقع السياسي السلبي في أي مجتمع هي - بلا ريب - فكرة جذابة؛ إذ تستمد جاذبية تبنيها من درجة الوطأة التي يكون قد وصل إليها تأثير ذلك الواقع على حياة البشر وتطلعاتهم الإنسانية. وستظل تلك الفكرة حاضرة في حراك المجتمعات البشرية ما استمرت التشوهات في الظهور على صفحات حياتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

المجتمع اليمني اختبر بدوره فكرة التغيير بمفهومها الواسع عبر ثورة ٢٠١١م وما تلاها من أحداث وتحولات كان أبرزها: عملية التسوية السياسية الانتقالية، وصول هادي للرئاسة، تجربة مؤتمر الحوار الوطني الشامل، ثورة ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م. لكن، خلفية تلك الأحداث والتحولات، لا يزال هناك تساؤل مركزي جدير بالإجابة؛ ومفاد ذلك التساؤل هو:

- هل من تفسير منطقي لتطور الأحداث في اليمن باتجاه معاكس لفكرة تغيير الواقع السلبي، ومن ثَم السير نحو التأزم والصراع منذ ٢٠١٢م، وصولاً إلى العدوان والحرب على اليمن في الوقت الراهن؟!

في سبيل الإجابة عن التساؤل سالف الذكر، لدي قناعة موضوعية راسخة (كباحث ومراقب عن كثب لتطور أوضاعنا السياسية) بأن مظاهر العبث الحقيقي بمقومات الأمن والاستقرار السياسي ومن ثَم العبث بفكرة التغيير ذاتها، قد تم تدشينها عملياً بوصول

١- الأزمة اليمنية بمعطياتها الراهنة (شديدة التعقيد) لم تعد ذات طابع داخلي صرف (على خلاف ما يحاول طرف العدوان تصويرها للعالم)؛ إذ أن شن الحرب من قبل قوى إقليمية حليفة لأحد أطراف الأزمة (المحليين) قد نقل مستواها - بالتبعية - لتصبح بمثابة أزمة ذات بعد دولي. الأمر الذي يجعل الحديث عن إمكانية حلها بعيداً عن واقع تعقيدات المشهد التي فرضها ذلك العدوان، حديثاً غير واقعي ولا حتى منطقي.

عبدربه منصور هادي إلى كرسي الرئاسة عبر التزكية الشعبية التي نالها في العام ٢٠١٢م[1]؛ إذ باشر هادي حكمه لليمن في إطار ما يمكن تسميته بـ"تحالف قوى ٢٠١١" عبر نهج تبريري غير منطقي ولا واقعي (بل وانتهازي أحياناً)، حيث تجلى ذلك النهج في أساليب تعامل ذلك التحالف الحاكم مع معطيات فكرة التغيير ذاتها.

فبالرغم من حقيقة أن الواقع السياسي اليمني ظل متسماً بعدد من مظاهر الخلل والفساد البنيوي والسياسي الذي أنتجته عقود طويلة من الأداء السياسي والإداري غير الكفؤ ولا الناضج لحكومات النظام الجمهوري المتعاقبة التي فشلت - للأسف - في تمثُّل الجوهر الكامل لمنطلقات ثورتي ٢٦ سبتمبر و ١٤ أكتوبر وأهدافهما؛ إلا إن سعي تحالف قوى ٢٠١١ الحاكم لإحداث التغيير (المرغوب شعبياً) لذلك الواقع، لم يتضمن - للأسف - أي محاولة لقراءة معطيات ذلك الواقع بشكل منطقي ومنصف. حيث لم تعمل تلك القوى على صياغة آليات التغيير المنشود وفقاً لتلك المعطيات، بل دأبت في واقع الحال على رسم ملامح إضافية (أكثر سوداويةً) على صفحة ذلك الواقع.

لقد تمثلت أولى مناسبات القراءة غير الواقعية تلك (ولا المنصفة أيضاً) من جانب قوى ٢٠١١ الحاكمة، في تجاهلها لحقيقة معطيات واستحقاقات مرحلة التسوية السياسية الانتقالية آنذاك، خاصةً وأن تلك المرحلة قد تأسست على مبدأ (الشراكة والتوافق) الذي أنتجته المبادرة الخليجية، وهو المبدأ الذي كان يعني ضمان عدم استثناء أو اقصاء أيٍ من القوى والأطراف السياسية على الساحة اليمنية.

بصورة عامة وموجزة، يمكن القول بأن أخطاء هادي وحلفائه خلال الفترة الانتقالية كانت سبباً مباشراً في تدمير محتوى مبدأ الشراكة والتوافق الذي بنيت عليه المبادرة الخليجية، فهم لم يكونوا أمناء على تنفيذ استحقاقات مطلب التغيير الذي حملته ثورة ٢٠١١م، ووصلوا بموجبه إلى كرسي السلطة. بل على العكس من ذلك، عمل هادي وحلفاؤه على العديد من الممارسات المجافية لمعطيات المبادرة الخليجية وواقع التطلعات الشعبية.

١- مسألة منح هادي تلك التزكية كانت من ضمن برنامج المبادرة الخليجية، لكن بوقفة تأمل وتحليل يمكن الوصول إلى حقيقة مفادها أن تلك الخطوة كانت مجرد التفاف على الإرادة الشعبية وعلى الآليات الديمقراطية؛ فأي شرعية ديمقراطية يمكن اكتسابها بمرشح وحيد، ودون أي منافس، وبشكل متعمد!! كما أنه كان بمقدور المبادرة الخليجية تسمية هادي رئيساً في إطار مبادئ التسوية ودون الحاجة لتلك المسرحية الهزلية، خاصة وأن طرف الرياض لا يزال حتى الآن يربط شرعية هادي المزعومة بالمبادرة الخليجية.

كما تجاهل هادي وحلفاؤه (حزب الإصلاح بالذات) الاستجابة للاحتجاجات الشعبية واسعة النطاق التي قادها أنصار الله خلال العام ٢٠١٤م، وتضمنت عدداً من المطالب التي أتت كرد فعل (شعبي وسياسي ونخبوي) على نهج هادي وحلفائه سالف الذكر. حيث تضمنت تلك المطالب ضرورة الإصلاح الهيكلي لمسار العملية السياسية الانتقالية (معالجة الانتهاكات بحق مبدأ الشراكة والتوافق)، إلى جانب مطالب أخرى تعلقت بمواجهة الفساد الإداري والمالي، وإلغاء قرارات حكومية تعلقت بزيادة الأعباء المعيشية على كاهل المواطن اليمني.

في واقع الحال، لم يقف رد فعل هادي وحلفائه عند نقطة عدم الاستجابة لمطالب الاحتجاجات الشعبية والسياسية، بل وصل الأمر حد استخدام العنف والقتل في مواجهة المسيرات الشعبية السلمية، ما جرّ المشهد باتجاه التصعيد، ونحو فعل الثورة التي اندلعت في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م[1]. وبالرغم مما نتج عن ذلك المآل الثوري من تحول واضح وحاسم في توازنات القوى لصالح أنصار الله؛ إلا أن هادي وحلفاءه لم يستوعبوا ذلك التحول بصورة واقعية، كما لم يتعاملوا بموضوعية وإنصاف مع معطياته التي أظهرت حرصاً من جانب أنصار الله على عدم المساس بالمكون الدستوري والشرعي القائم للنظام السياسي، ورغبةً مُلحّةً من طرفهم لمواصلة تنفيذ استحقاقات الفترة الانتقالية آنذاك. بل إن هادي وحلفاءه ذهبوا في الاتجاه المعاكس لمعطيات الواقع الجديد؛ إذ عملوا على تأزيم الوضع السياسي من خلال الاصرار على استمرار سياساتهم السابقة من خلال الاستحواذ على القرار والاقصاء للأطراف الأخرى، ومحاولات فرض الأمر الواقع بخصوص بعض القضايا الخلافية ضمن مخرجات مؤتمر الحوار الوطني وفي مقدمتها مسألة تقسيم الأقاليم، وتشكيل الهيئة الوطنية لمراقبة تنفيذ تلك المخرجات، ومحاولتهم تمرير مسودة الدستور الاتحادي بالرغم من عدم حل الخلاف القائم حينها.

لقد استمر ذلك التعامل غير الواقعي ولا الموضوعي ولا المنصف (ولا النزيه إجمالاً) من

١- توجهت ثورة ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م بصورة مباشرة وشفافة نحو هدف انتزاع قدرات مراكز القوى والنفوذ المعطلة لمسار التغيير والميسرة للتدخل الخارجي (على رأس تلك المراكز: علي محسن وأولاد الأحمر)، ولم يكن من ضمن مطالب الثورة أي مساس بمكون الشرعية الدستورية لسلطات الدولة وعلى رأسها مؤسسة الرئاسة، حيث اقتصرت مطالبها على ضرورة تشكيل حكومة إنقاذ وطني وتوسيع إطار المشاركة في صنع القرار تحت عنوان الشراكة الوطنية، ومحاربة الفساد. و كان من الواضح أن هناك قدراً كبيراً من الاستيعاب لمسألة واقعية التغيير من طرف قيادة الثورة، لكن هادي وحلفاءه لم يستوعبوا طبيعة ذلك التحول بصورة واقعية.

قبل هادي وحلفائه مع معطيات التحول الذي حدث آنذاك في ميزان القوى، كما تواصل انتهاكهم لمبدأ الشراكة والتوافق، مع تعزيزهم - في الوقت ذاته - للتدخل الخارجي في مواجهة معارضيهم (أنصار الله والمؤتمر وحلفائهما). الأمر الذي وقف حجر عثرة أمام محاولات أولئك المعارضين لحل الخلافات والعودة إلى استئناف عملية الانتقال السياسي (مفاوضات موفمبيك)، وذلك إلى أن وصل الأمر حد تقديم هادي ورئيس حكومته لاستقالتيهما بهدف خلق حالة من الفراغ الدستوري، ومن ثم استدعاء التدخل الخارجي ومباركة عدوانه الراهن على اليمن، وليتحول أولئك في نهاية المطاف إلى مجرد مرتهني قرار لدى دول العدوان برسم تحقيق تلك الدول لأهدافها في اليمن.

مجمل العرض السابق يظهر أن مشكلة ساستنا الرئيسية تتبلور في عدم القدرة على انتهاج سبيل الواقعية والمنطق والموضوعية في سعيهم لتغيير الواقع، بل وسعي البعض منهم إلى الاستقواء بدول وقوى خارجية لتمكينه من لي ذراع الواقع في مقابل دفع الوطن لاستحقاقات مثل ذلك الدور على حساب سيادته واستقلاله وكرامة مواطنيه وحياتهم.

يمكن استعراض مشاهد المشكلة - سالفة الذكر - منذ العام ٢٠١١م، وذلك بعبارات بسيطة: فأنت أيها السياسي اليمني العتيد قد اعتمدت في سعيك لتغيير واقعنا السلبي على مبدأ "الهدم وإعادة البناء"، وتجاهلت - آنذاك - حقيقة إمكانية البناء على ما كان إيجابياً في ذلك الواقع وتغيير السلبي منه فحسب. وذهبت حينها تبشر اليمنيين ببناء "دولة مدنية حديثة عادلة" في وقت أنت من أفقدها مقومات الدولة من الأساس.

على الجانب الآخر، لقد حملت نفسك أيها السياسي اليمني العتيد وزر مهمة كبيرة صعبة (بناء الدولة المدنية الحديثة)، ويستلزم تنفيذها أعواماً طوال، فما بالك وأنت أصلاً غير كفؤٍ ولا نزيه، فلا أنت استطعت استشعار أفضل الآليات لتحقيق التغيير المنشود، ولا كفيت الشعب مؤونة فسادك وإفسادك لمسار عملية الانتقال السياسي، ولا حتى كفيت اليمن شر استدعائك للخارج وارتهانك لإرادته وأهدافه في اليمن. فهل لمثل ذلك النهج أن يؤتي تغييراً ينشده اليمنيون؟!

الإجابة على التساؤل سالف الذكر هي بالتأكيد (لا). فقد أصبح ذلك السياسي العتيد جزءاً من الواقع السلبي بل ومنتجاً جديداً لمعطياته، والسبب في ذلك هو عدم واقعية ذلك السياسي ولا موضوعيته ولا إنصافه، بل والأدهى من ذلك هو ارتهانه للخارج (العدو).

بالتالي، لا حل لواقعنا الراهن في ظل ما نعانيه من أزمة وحرب إلا بالتعامل مع معطيات واقعنا من خلال منظور واقعي موضوعي منطقي وطني وغير مرتهن للخارج، وذلك في سبيل البحث عن الحلول الناجعة لأزمتنا الراهنة، وإنهاء الحرب والعدوان، وتحقيق الشراكة الوطنية الفعلية، وبناء السلام العادل والشامل، وصولاً - في المستقبل المنظور - إلى بناء دولة اليمن الحديثة والقادرة على ضمان مستقبل مواطنيها وحماية تطلعاتهم المشروعة ضمن حدود وطنهم وفي المحيطين الإقليمي والدولي.

ثانياً: توازنات القوى

هناك حقيقتان سياسيتان مجردتان تتعلقان بمسألة توازن القوى في أي مجتمع؛ إحداهما أنه يلعب دوراً رئيسياً في تشكيل ملامح وحدود أدوار الفاعلين السياسيين، والأخرى أنه بطبيعته يظل عرضة للتحول والتبدل المستمر كاستجابة موضوعية لمخرجات الحراك السياسي في المجتمع، سواء كان ذلك الحراك بطيئاً أم سريعاً. وعادة ما تتم ترجمة ذلك التحول في ميزان القوى من خلال نهجين سلوكيين: أحدهما نظامي، كما يحدث في إطار المجتمعات التي تعتمد آليات ديمقراطية للتغيير؛ والآخر غير نظامي، وذلك عبر استخدام القوة أو كنتيجة لاندلاع ثورة شعبية سلمية.

بالنظر في تاريخ واقعنا المعاصر في اليمن (منذ ثورتي سبتمبر ١٩٦٢م وأكتوبر ١٩٦٧م)، من الملاحظ أن أغلب مناسبات التحول في ميزان القوى ظلت رهناً باستخدام القوة أو عبر الثورة الشعبية. وفي واقع الحال لم تتح الفرصة لتجربة التعدد الحزبي والمشاركة السياسية التي نشأت مع إعلان دولة الوحدة ١٩٩٠م لبلورة أي تحول جوهري سلمي في توازن القوى، وذلك نتيجة لتأثير العديد من العوامل التي كان من أبرزها حداثة التجربة الديمقراطية في اليمن[1].

عبر ما يزيد عن خمسة عقود من تاريخنا السياسي المعاصر، تنقل زمام ميزان القوى بين

١- من تلك العوامل: عدم نضوج التجربة الحزبية، وعدم استيعاب قادة الأحزاب لمفهوم الديمقراطية من خلال إصرارهم المستمر على الوجود داخل الحكومة كشركاء للحزب الحاكم وخارج الحكومة كمعارضين، وطبيعة التحالفات غير المستقرة بين المؤتمر الشعبي وحزب الإصلاح، ووجود أحزاب ضعيفة هي أقرب إلى الأحزاب الشخصية تحتل مساحة في الحيز الكمي للخارطة الحزبية، وضعف الوعي السياسي وتشوش مكونات الثقافة السياسية للمجتمع اليمني في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي المزمنة في اليمن منذ قرون عدة، وعدم قدرة الحزب الاشتراكي اليمني على تعزيز مساحة وجودة الجماهيري وركونه إلى العمل تحت مظلة اللقاء المشترك الذي بالرغم من كونه تجربة فريدة في العمل السياسي المعارض، إلا أن ضعف حضور أحزاب اليسار في توجيه مساره جعله في نهاية المطاف عاملاً معطلاً للعمل السياسي في ظل سيطرة تيار اليمين الديني (حزب الإصلاح) عليه.

العديد من الأطراف والقوى السياسية، كما تنوعت حصيلة قسمة مكونات ذلك الميزان أو عناصره بين تلك الأطراف والقوى من فترة زمنية لأخرى. حيث أخذ أسلوب إحداث التحول في ميزان القوى كلا النهجين: النظامي وغير النظامي. وقد تجلى ذلك الوضع المتحول في ظهور وسيطرة رموز سياسية وحكام وتيارات وحركات وأحزاب سياسية وأطراف ومشائخ قبلية خلال فترة معينة من الزمن، ومن ثَم تراجعها أو زوالها واندثارها أو تغيرها وتبدل مواقعها من محصلة ميزان القوى في فترة أخرى. وكذلك، ظهور مشاريع سياسية بزخم كبير في فترات زمنية معينة، ومن ثَم تراجعها وضعفها في فترات أخرى. وتلك هي سنة الله سبحانه في تمكين القوة والسلطان لعباده.

في السياق ذاته، تجلى التحول الراهن في ميزان القوى بعد تراجع الحضور السياسي والمجتمعي لقوى ٢٠١١ الحاكمة نتيجة أخطائهم، وظهور أنصار الله كتيار سياسي مجتمعي ولاعب رئيسي في الساحة السياسية اليمنية. وذلك بعد أن كان أنصار الله إلى سنوات قليلة مضت هدفاً لحروب ست شنتها عليها الدولة على خلفية اتهامها بالتمرد والخروج عن سلطان الدولة.

لقد أصبح أنصار الله في صدارة الامساك بميزان القوى كقوة ضاربة استطاعت أن تشكل اصطفافاً شعبياً ونخبوياً واسع إبان ثورة ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، ومن ثم اصطفاف وطني عسكري صلب وعنيد لمواجهة العدوان الراهن في ما يزيد عن ٤٠ جبهة مشتعلة، وأن تدير كذلك الدولة منفردة من خلال اللجنة الثورية العليا، ومن ثم متحالفةً في الوقت الراهن مع حزب المؤتمر الشعبي في إطار المجلس السياسي الأعلى.

تظل الحقيقة الماثلة للعيان أن أي تغير في ميزان القوى في اليمن كان يأتي - بصفة عامة - كمحصلة تلقائية وطبيعية لأداء السلطات الحاكمة، ولمدخلات ومخرجات الصراع السياسي الذي شاركت فيه كل الأطراف والقوى السياسية والعسكرية أو معظمها. وفي ظل الوضع الراهن، من الواضح أن طرف الرياض يتعامل بصورة غير واقعية مع حقيقة التحول القائم في ميزان القوى، ويصر على إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء بالعودة إلى ما قبل ثورة ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م[1]. وعموماً، لكي يكون مثل ذلك التعامل والإصرار واقعيين

١- **حقيقة**: كما أتاحت أخطاء نظام علي عبدالله صالح الفرصة لقوى ٢٠١١ لتغيير ميزان القوى بإزاحته عن رأس النظام واقتسام السلطة مع حزبه بناء على المبادرة الخليجية، ومن ثم إقصاء ممثلي حزبه عن مفاصل السلطة بالمخالفة للمبادرة الخليجية. فقد تكرر ذلك الأمر بالمثل، حيث أتاحت

وقابلين للتحقق؛ فليس أمام طرف الرياض سوى وسيلتين لتعديل ميزان القوى القائم، وذلك إما بتحقيقه نصراً حاسماً على قوات طرف صنعاء وبسط سيطرته على محافظات الجمهورية كافة وفي مقدمتها العاصمة صنعاء، أو أن يستطيع حشد أغلبية الإرادة الشعبية ضد طرف صنعاء وتوظيفها في تعزيز إمكانية وصول قواته إلى صنعاء!

التساؤل الموضوعي والمركَّب الذي يفرض نفسه هنا:

- هل يملك طرف الرياض أي أفق واضح وواقعي لتحقيق الانتصار الحاسم في هذه الحرب، وهل يستطيع حشد أغلبية الشعب اليمني وراء إرادته وأهدافه؟!

يمكن تقديم إجابة على التساؤل سالف الذكر بصورة مباشرة ومقتضبة، وذلك من خلال تحليل معطيات الواقع على الأرض من منظور استراتيجي عام (كماً وكيفاً)؛ إذ من الواضح جداً مدى الفشل العسكري لقوات طرف الرياض، فبعد مرور ما يقرب من ثلاثة أعوام من القصف والتدمير ومحاولات اختراق جبهات القتال وصولاً إلى صنعاء، وكذا عشرات المليارات (إن لم يكن المئات منها) التي أنفقتها دول العدوان، لا يزال طرف صنعاء ممسكاً بزمام المسار الاستراتيجي للمعارك ونتائجها، ومتمتعاً بالتفاف ودعم شعبي واسع، ناهيك عن وجود قواته على الأراضي السعودية وشنها لهجمات استنزاف متواصلة بحق القوات السعودية، بل وتطويره المتواصل لقدراته الصاروخية التي استطاع استخدامها لمهاجمة أهداف عسكرية حيوية في أقصى عمق ممكن داخل الأراضي السعودية بما فيها العاصمة السعودية (الرياض).

على الجانب الآخر، لا يبدو من الصعب تحديد العديد من المظاهر الموضوعية بخصوص مدى افتقار طرف الرياض وحلفائه اليمنيين للقبول من جانب المواطنين اليمنيين في المحافظات الخاضعة لسيطرتهم؛ إذ أصبح جلياً للعيان أن شرعية هادي "المزعومة" و"النعمة" التي جاد بها تحالف دول العدوان على الشعب اليمني عبر عاصفة الحزم، لم تستطيعا مجرد إقناع أبناء المحافظات الجنوبية - وفي مقدمتهم أبناء مدينة عدن - بمؤازرة هادي في مواجهة عدم سماح الإمارات له بالبقاء في عدن "عاصمته المؤقتة"، بل واقناعهم أصلاً بقبول وجوده

=أخطاء هادي وحلفائه الفرصة أمام قوى الحراك الشعبي الذي قادته جماعة أنصار الله وتبلور فيما بعد في إطار ثورة ٢١ سبتمبر لتغيير ميزان القوى، وإن لم تصل حد إزاحة هادي عن السلطة أو إجراء أي تغيير دستوري كما فعلت قوى ٢٠١١ بنظام صالح، فكيف بقوى ٢٠١١ تقبل هناك ولا تقبل هنا! لَعَمري إن ذلك مخالف للواقع والمنطق.

بين ظهرانيهم كرئيس يزعم شرعية تمثيله لهم باعتبارهم مواطنين يمنيين.

ناهيك عن وجود ملامح موضوعية أخرى تؤكد مدى اهتراء مكانة هادي السياسية لدى حلفائه من دول العدوان؛ فقد مارسوا إزاءه عدداً من الإجراءات التي تنتقص من شرعيته المزعومة، حيث منعت طائرته من الهبوط في مطار عدن، ومنع من السفر إلى مدينة عدن بعد الإعلان عن عزمه مغادرة الرياض، ناهيك عن استهداف الإمارات وحلفائها (الحزام الأمني) لقواته في عدن (الحماية الرئاسية) وإجلائهم عن مطار عدن وعن معظم النقاط الأمنية في المدينة وحصرهم ضمن زمام المقر الرئاسي (قصر المعاشيق)، وتعطيل الإمارات لدور المحافظين اللذين يعينهم هادي لمدينة عدن والضغط عليه مراراً لتغييرهم.

خلاصة القول في ما يتعلق بمسألة توازن القوى الراهن على الساحة اليمنية، أن على طرف الرياض (بمكوناته اليمنية والإقليمية والدولية) أن يدركوا بأن لا جدوى من عدم الاعتراف بحقيقة التحول القائم في ميزان القوى على الأرض، وأنه قد أصبح من غير المجدي حديثهم عن نصر منتظر لقواتهم وامكانية اجتثاثهم لمعطيات ميزان القوى ذاك وتحويله لصالحهم جذرياً في الوقت الراهن، وذلك في ظل استمرار المسلسل (الممل) لمراوحة قواتهم على الجبهات كافة منذ ما يقرب من ثلاثة أعوام، وخسائرهم الكبيرة والمتصاعدة بشريا ومادياً ومعنوياً.

كما أن على ذلك الطرف أيضاً - وبخاصة هادي وحلفائه - أن يعيدوا حساباتهم المتعلقة بزعم تمثيلهم الشرعي المزعوم لأغلبية الشعب اليمني، وذلك من خلال توقفهم لبرهة من الزمن عند المعطيات الواقعية للمدلول الجغرافي والديموغرافي لهذه الحرب (منطقياً وحسابياً). فهم وإن كانوا يجادلون بحجة سيطرتهم على ما يزعمون بأن نسبته تساوي ٨٠٪ من أراضي الجمهورية اليمنية (النسبة الدقيقة هي ٧٧٪)، إلا أنهم في حقيقة الأمر لا يمثلون ديموغرافياً (بالمنطق نفسه وبالحساب المجرد) سوى نسبة ٢٣٪ من الشعب اليمني (٦ ملايين نسمة هم سكان المحافظات التي يسيطرون عليها من إجمالي سكان الجمهورية اليمنية البالغة تقديرات تعدادهم في الوقت الراهن حوالي ٢٧ مليون نسمة)[1]. ناهيك عن أن ما

١- النسب الواردة مستقاة من: بيانات الجهاز المركزي للإحصاء حول الإسقاطات السكانية المحدثة (١٩٩٩م – ٢٠١١م)؛ وكذلك من: بيانات البنك الدولي حول السكان في دول العالم (٢٠١٦م). وسيتم التعرض لمضمون تلك النسب وتحليلها بشكل موسع في إطار تناول معطيات الحرب ضمن المحور الثاني من الدراسة.

يسيطرون عليه من الأراضي يضم في الأصل مساحة ثلاث محافظات (حضرموت، المهرة، أبين) تشكل لوحدها ما نسبته ٥٠٪ من أراضي الجمهورية، كما أن المحافظات الثلاث تلك لم تطلها منذ بداية العدوان أي مظاهر لمعارك بين الطرفين، ولم تكن تتواجد بها من حينه أي قوات لطرف صنعاء. وبالتالي، فإن نسبة ٨٠٪ المزعومة تعد مؤشراً خادعاً ومضللاً، وغير ذي مدلول واقعي في إطار ميزان القوى لا جغرافياً ولا ديموغرافياً. وذلك ما سنناقشه باستفاضة ضمن المحور الثاني من الدراسة.

أما في ما يتعلق بطرف صنعاء (أنصار الله بالذات)؛ فإنه من الواقعي والمنطقي والمنصف أيضا الاعتقاد بضرورة إحداث تعديل نسبي (واقعي ومنطقي) في ميزان القوى القائم لصالح مبدأ الشراكة الوطنية الحقيقية والفاعلة مع الطرف الآخر، وذلك كاستحقاق مبدأي تتطلبه الفترة الانتقالية المفترض إقرارها كمخرج متوقع لأي مفاوضات تسوية محتملة، وكاستجابة موضوعية لحقيقة مفادها استحالة قدرة أي طرف سياسي على الانفراد بحكم اليمن (المستقل، الآمن، المستقر، الموحد) دون شراكة حقيقية مع الآخرين. فتلك الشراكة الوطنية تعد مطلباً طبيعياً وحقاً وطنياً يستحيل التنازل عنه، وهي أيضا شرط حاسم لضمان الأمن والاستقرار والاستقلال والوحدة الوطنية، كما أن الشراكة تعد ثمرة نضال سياسي وثوري طويل خاضه اليمنيون تحت راية الحرية والكرامة والحق في الانتماء إلى الوطن عبر أحداث سياسية وثورية عديدة خلال تاريخنا المعاصر، ولعل ثورة ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م آخر ثمرات النضال من أجل تلك الشراكة.

- خلاصة الواقع:

من خلال ما تقدم بخصوص مدلول مسألتي الواقعية وتوازن القوى في هذه الدراسة، من الواضح أنه لن تجدي نفعاً في التعاطي مع الأزمة اليمنية وحلها أي محاولات لفرض الإرادة من قبل أيٍ من أطرافها بالمخالفة لمعطيات الواقع السياسي والميداني. كما لن يجدي نفعاً كذلك إصرار أي طرف فيها على رسم صورة مثالية لحلها ما لم تكن هناك إمكانية فعلية لتوفير أدنى المقومات الضرورية لتحقُّق ذلك الحل أو تنفيذه على أرض الواقع اليمني، وتنفيذ مثل ذلك الحل المثالي يبدو بالطبع أمراً في غاية الصعوبة، إن لم يكن شبه مستحيل في ظل الواقع الراهن لبيئة الصراع والأزمة وتعقيداتهما.

ذلك كله يعني أنه لا مناص لأطراف الصراع كافة من إعمال متطلبات التفكير

العقلاني المنطقي، إن كانوا بالفعل يريدون نهاية لهذه المأساة والكارثة الإنسانية التي حلت باليمن (الأرض والإنسان). وإعمال متطلبات التفكير العقلاني والمنطقي لا ريب سيعني ضمان خروج تلك الأطراف من الدائرة النمطية السلبية السائدة في التعاطي مع الأزمات في دول العالم الثالث المثخنة بجراحات التناحر والحروب والفقر والبؤس. وتحقيق ذلك يمكن أن يتم من خلال الوصول لرؤى وتصورات ومواقف عقلانية ومنطقية بخصوص التعاطي مع معطيات الأزمة وأبعادها كافة بما يتفق مع البيئة اليمنية بعناصرها الراهنة (سياسياً، اقتصادياً، اجتماعياً، ...إلخ)، وكذلك بخصوص التعاطي مع حقيقة التغير القائم في ميزان القوى على الساحة اليمنية وعدم تجاهله، والانتقال من هدف اجتثاثه إلى هدف تعديله وتخفيف حدته لصالح مبدأ الشراكة الوطنية والتوافق.

المحور الثاني: معطيات السياسة والحرب

الهدف من العرض هنا لما أسميه "معطيات السياسة والحرب" التي يتشكل منها واقعنا الراهن، ليس مجرد التعداد أو الوصف فحسب؛ بل أيضاً وضع تلك المعطيات على محك مدلول مفهومي الواقعية وتوازن القوى الذي تناولته في المحور السابق. وذلك من خلال تقديم قراءة واقعية موضوعية (من منظور توازن القوى) لإمكانية إحداث تعديل أو تغيير في اتجاه أو درجة التأثير السلبي الذي تمارسه تلك المعطيات على المشهد الراهن للأزمة والحرب في اليمن. فلعل ذلك يساعد على إعادة النظر إلى مضمون تلك المعطيات من قبل أطراف الصراع انطلاقاً من منظور واقعي وموضوعي، ووفقاً لموقع تلك المعطيات ضمن أجندات ومواقف واعتقادات أولئك الأطراف كافة. الأمر الذي يمكن أن يسهم في تحول تلك المعطيات من عناصر معطلة إلى قوى دافعة باتجاه حل الأزمة وتحقيق التسوية السياسية وبناء السلام الشامل.

أولاً: معطيات السياسة

لا ريب أن هناك طيف واسع من المعطيات السياسية التي تثقل كاهل واقعنا الراهن، وتدخل ضمن تعقيدات الأزمة التي نعيش في أتونها منذ سنوات مضت؛ لكني سأركز هنا على أبرزها وأكثرها تأثيراً في المجريات الراهنة، وذلك على النحو الآتي:

١- معطيات تتعلق بمرجعيات عملية التفاوض والتسوية السياسية:

كثيرة هي التصريحات الصادرة عن طرف الرياض بخصوص المرجعيات الثلاث لعملية

التفاوض والتسوية السياسية في اليمن. ولا يفهم من ذلك سوى أن طرف صنعاء ما يزال غير قابل بتلك المرجعيات؛ وتلك بلا شك إيحاءات غير نزيهة ولا واقعية أو موضوعية، فمن المفروغ منه أن الاطراف كافة قد قبلت بتلك المرجعيات بما فيها طرف صنعاء، وأي تكرار لإعادة الحديث عن هذه المسألة إنما تعد محاولة للتشويش على أي جهد يمكن أن يُبذل في سبيل تحريك عملية التفاوض والتسوية.

إن كانت الحكمة من وراء تكرار طرف الرياض لذلك التصريح هي تأكيد اصراره السابق على عدم اعتماد اتفاق السلم والشراكة ضمن الوثائق المرجعية للتفاوض والتسوية؛ فذلك هو الأمر الجدير بالنقاش والجدل حوله. إذ كان من حق طرف صنعاء خلال المشاورات التمهيدية للتفاوض أن يتمسك بالاتفاق كوثيقة مرجعية بعد أن كان قد حظي بموافقة وتوقيع الأطراف اليمنية كافة، وحاز كذلك ترحيباً إقليمياً ودولياً واسعاً حتى من الدول التي تشن العدوان الراهن على اليمن. بل وماذا سيستفيد طرف الرياض أصلاً من رفضه لاتفاق السلم والشراكة في هذا التوقيت بالذات، وذلك في ظل ما تحققه بنوده بالفعل من شراكة وطنية حقيقية، وما تحتويه من حلول ناجعة ومنصفة لعدد من القضايا الموجودة حالياً على أجندة التفاوض، خاصة ومعظم تلك القضايا تبدو من وجهة نظر طرف الرياض غاية في التعقيد، كمسألة الترتيبات الأمنية والعسكرية، وتسليم السلاح للدولة، والضمانات خلال الفترة الانتقالية.

من جانب آخر، ولعله الأجدر بالنقاش والجدل حول مسألة المرجعيات الثلاث الراهنة، على طرف الرياض أن يعي أن هناك الكثير من المحاذير الموضوعية والقانونية والسياسية بخصوص المعطيات الراهنة للمرجعيات الثلاث. فبعضها (كالمبادرة الخليجية) قد استنفذت من النواحي الوظيفية والموضوعية والقانونية معظم معطيات دورها وتأثيرها على الواقع السياسي الراهن؛ وذلك كون معظم بنودها قد تم تطبيقه بالفعل، ولم يعد قائما من متطلبات آليتها التنفيذية سوى إشارات جاءت في معظمها عامة وبدون تفاصيل، وهي تلك المتعلقة بالخطوات التنفيذية النهائية من مسار عملية الانتقال السياسي آنذاك (الشروع في تنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل، واقرار الدستور الاتحادي، وإجراء الانتخابات الرئاسية ومن ثم البرلمانية).

بالتالي، من الممكن لطرف صنعاء الدفع بحجة منطقية بخصوص عدم واقعية استمرار

تنفيذ ما تبقى من مهام الدور الوظيفي والقانوني لآلية المبادرة الخليجية (الخطوات الثلاث سالفة الذكر)، وذلك من منطلق أن تفجر الصراع بين الأطراف السياسية خلال العام ٢٠١٤م، ومن ثم الحرب العدوانية التي تشن على اليمن من مارس ٢٠١٥م، كان السبب وراءها الخلاف حول مسائل تعلقت في حينه بمعارضة ما نتج عن قرارات هادي بخصوص تشكيل هيئة تنفيذ مخرجات الحوار، وإقرار الأقاليم الستة، والشروع في إجراءات إقرار مسودة الدستور الاتحادي. ولعل أهم مرتكز يمكن لطرف صنعاء الدفع به لإثبات عدم المنطقية تلك، هو القول بأن المفترض بأي مفاوضات يمكن أن تجرى في الوقت الراهن أن تتضمن البحث عن حلول لأسباب الصراع سالفة الذكر. وبالتالي، استكمال أطراف التفاوض حل ما تعثرت آلية المبادرة الخليجية في حله، وذلك يعني أن المبادرة الخليجية لم تعد صالحة للاستمرار في تسيير عملية انتقال سياسي جديدة من المتوقع أن تفرزها مخرجات أي تفاوض وتسوية واتفاق لإنهاء الأزمة والحرب وإحلال السلام، ووفقاً لمعطيات الواقع الراهن وتوازن القوى القائم.

بالتالي، لا جدوى من إصرار طرف الرياض على إيهام العالم بأن هناك إشكالية حول قبول طرف صنعاء بمرجعيات التفاوض الثلاث. إذ بالرغم مما في اتفاق السلم والشراكة من مكاسب تتعلق بتحقيق الشراكة الوطنية وتعزيز سلطان الدولة، وبالرغم من حق طرف صنعاء في التمسك به كمرجعية وطنية للتفاوض والتسوية إلى جانب المرجعيات الأخرى، وبالرغم مما يمكن تسجيله من مآخذ موضوعية ومنطقية وقانونية وسياسية على استمرار المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية كمرجعية للتفاوض والتسوية السياسية؛ فإن الجميع يعلم بأن طرف صنعاء قد أعطى الأمم المتحدة موافقة مكتوبة تتضمن قبوله بتلك المرجعيات الثلاث.

طرف صنعاء بذلك الالتزام الوطني الذي يعني حرصه على إنجاح التفاوض والتسوية وإحلال السلام، يدرك أيضاً أنه من المنطقي والواقعي أن يتم التعامل مع تلك المرجعيات الثلاث وفقاً لمضامينها الحقيقية المباشرة ومؤداها القانوني الصرف وأهدافها الوظيفية المنشودة دون أي زيادة أو نقصان. ويدخل ضمن ذلك الإدراك ما تمت الإشارة إليه آنفاً بخصوص بعض المآخذ الواردة على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، بالإضافة كذلك لما اعترى مضامين بنود القرار (٢٢١٦) وأهدافه من تجاوزات صارخة تمارسها قوى العدوان من خلال حصارها المفروض على اليمن وجرائمها بحق اليمنيين، ومحاولاتها التملص من

مسئولياتها وفقاً للقانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني باعتبارها طرفاً رئيسياً في هذه الحرب العدوانية.

٢- معطيات تتعلق بقضايا الأزمة والصراع:

هناك الكثير من المعطيات السياسية التي تثقل كاهل واقعنا الراهن، وتدخل ضمن تعقيدات الأزمة التي نعيش في أتونها منذ سنوات مضت؛ لكني سأركز هنا على أبرزها وأكثرها تأثيراً في المجريات الراهنة، وذلك على النحو الآتي:

(أ) قضايا ذات علاقة مباشرة بعملية التفاوض والتسوية:

هي القضايا ذات الصلة المباشرة بأسباب الأزمة والصراع، وتستوجب اتفاقاً حولها خلال عملية التفاوض، ومن ثم خلال عملية الحوار والتسوية السياسية بما فيها الفترة الانتقالية. وبالنظر إلى الواقع الراهن لتلك القضايا، وموقعها من محتوى الأزمة ومواقف أطراف الصراع إزاءها، يمكن الإشارة إلى الآتي:

- الفيدرالية والأقاليم:

بإيجاز شديد، من المفروغ منه أن الأطراف السياسية كافة كانت قد وافقت خلال مؤتمر الحوار الوطني على الأخذ بالنمط الفيدرالي لشكل الدولة في اليمن، وذلك يتسق مع طبيعة التعقيدات التي وصلت إليها القضية الجنوبية. ولكن، مما لا ريب فيه أن إخراج هادي وحلفائه ذلك الاتفاق بقرار تقسيم الأقاليم الستة لم يكن موفقاً ولا واقعياً ولا منطقياً ولا منصفاً، إن لم يكن في الأصل تآمرياً على مستقبل الأمن والاستقرار والوحدة الوطنية. وقد مثل قرار التقسيم بالفعل عاملاً أصيلاً في تفجير الصراع في حينه.

بالتالي، من شبه المستحيل أن يوافق طرف صنعاء على أي محاولة لإعادة فرض نمط تقسيم الأقاليم الستة، ولا بد من إعادة النظر في مسألة التقسيم وفقاً لأهداف ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني وبصورة علمية وموضوعية، وبما يحقق مبادئ المواطنة المتساوية والعدالة، ويعزز من إمكانات التنمية الاقتصادية والمجتمعية لأبناء الشعب كافة، ويدعم مقومات التكامل الوطني، ويعالج في المقام الأول القضية الجنوبية ويحافظ على مكتسب الوحدة اليمنية.

- الدستور الاتحادي:

في الوقع لم يكن هناك أي خلاف جوهري بين الأطراف السياسية حول محتوى

الدستور بصفة عامة، لكن لم يكن من المنطقي أو الواقعي أن يسعى هادي إلى الاستمرار في اجراءات إقرار مسودة الدستور تمهيداً لطرحه للاستفتاء الشعبي دون أن يولي أي اهتمام لما أبداه بعض الأطراف الشريكة في مؤتمر الحوار الوطني من معارضة لمسألة تقسيم الأقاليم بطلبهم التريث في الإجراءات حتى يتم التوافق حول تلك المسألة. فمن نافلة القول التأكيد على أن مسألة إقرار مسودة الدستور تعد بمثابة الخطوة المفصلية في صياغة مستقبل الدولة والشعب، ومن ثم مستقبل العمل السياسي بصفة عامة، وبالتالي، فإن أي حديث بخصوص الدستور عند استئناف عملية التفاوض يجب أن يتبلور حول إعادة النظر في المسائل التي أثارت الاعتراض بخصوص تقسيم الأقاليم. فمسودة الدستور بصفة عامة لا تشكل معضلة بحد ذاتها.

- تنفيذ مخرجات الحوار الوطني:

من الثابت أنه لم يكن هناك أي إشكالية بين الأطراف السياسية حول ضرورة تنفيذ مخرجات الحوار الوطني، فتلك المخرجات كانت في نهاية المطاف نتاجاً لإرادات الأطراف وبمشاركتها كافة. لكن، من غير الواقعي ولا المنطقي ولا المنصف أن يستأثر هادي وحلفاؤه بالقرارات المصيرية المتعلقة بأهم مخرجات الحوار وأكثرها مصيرية، واستحواذهم غير المنصف على الهيئة المنوط بها تنفيذ تلك المخرجات؛ فمن المنطق والإنصاف أنه كان للأطراف كافة الحق في المشاركة في تلك القرارات المصيرية والموافقة عليها، وذلك وفقاً لمبدأ الشراكة الوطنية والتوافق الذي أقرته المبادرة الخليجية، وقام على أساسه مؤتمر الحوار الوطني.

بالتالي، فإن الحديث عن مسألة تنفيذ مخرجات الحوار الوطني بشكل مصمت، ودون استشعار للواقع سالف الذكر، يصبح مجرد قفزٍ على معطيات الواقع، ومحاولة لإيجاد المبررات لإعادة إنتاج الصراع مجدداً، وذلك أمر لا يمكن احتسابه ضمن أي جهد لإنجاح عملية التفاوض. فلا جدال في أهمية تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار، ولكن لا طاقة لطرف صنعاء بذر كمية جديدة من الملح على جراحه الناكئة جرَّاء تسلط وانتهازية هادي وحلفائه من قوى ٢٠١١.

- بسط سلطان الدولة وسيادة القانون:

تعد هذه القضية من أكثر القضايا حيوية لتوفير مناخ آمن ومستقر. وتحتوي هذه القضية

عناصر عدة من أهمها سيطرة الدولة على أجهزتها ومؤسساتها، وامتلاكها - حصراً - حق استخدام القوة لتحقيق الأمن والاستقرار وحماية السيادة وتنفيذ القانون، بما في ذلك حصر السلاح الثقيل بيد الدولة. ولكي يتحقق للدولة بسط سلطانها وفرض سيادة القانون، لا بد من وجود سلطة سياسية تعمل على تحقيق ذلك، وذلك باعتبار السلطة (ممثلةً بالحكومة) تعد بمثابة الأداة لتنفيذ إرادة الدولة، ولكي تستطيع السلطة ممارسة ذلك الدور لا بد أن تتمتع بقبول الشعب بصفة عامة.

بالنسبة لموقع قضية بسط سلطان الدولة وسيادة القانون ضمن معطيات الأزمة والصراع في اليمن، لا بد من التأكيد على أن العودة إلى الوضع المقبول من الأطراف السياسية كافة يستوجب في المقام الأول، ومن ناحية منطقية أيضاً، وجود حكومة مقبولة من تلك الأطراف، بحيث تتولى هذه الحكومة تمثيل سلطة الدولة في احتكار القوة والسلاح. ووجود هذه الحكومة سيعد بمثابة المرجعية المادية التي سيؤول إليها مهمة تجريد كافة أطراف الصراع من كل أنواع السلاح الثقيل، ومن كل مظاهر ممارسة السلطة.

بالتالي، فإن أي حديث من جانب طرف الرياض عن شرط تسليم طرف صنعاء للسلاح وما يصفوه بالانسحاب من مؤسسات الدولة دون أن يكون هناك أي اتفاق بينهما على تشكيل حكومة تمثل الجميع، إنما يعد حديثاً غير واقعي ولا منطقي، بل ومعطل لأي احتمال للوصول إلى اتفاق حول تلك المسألة خلال المفاوضات. كما أن الحديث عن إمكانية تنفيذ طرف صنعاء لذلك الشرط عبر تسليم ومؤسسات الدولة لما تسمى بالشرعية، إنما يعد حديثاً سمجاً (بالمعنى السياسي لهذا الوصف)، فأي عاقل هذا الذي يمكن أن يستوعب مثل هذا الطرح!

- **مهام الفترة الانتقالية**[1]:

في ما يتعلق بالقضايا التي يفترض أن تتم مناقشتها خلال التفاوض حول أجندة الحوار السياسي لترتيبات الفترة الانتقالية، يمكن القول بأن مخرجات مؤتمر الحوار الوطني قد أرست العديد من الرؤى جول معظم تلك القضايا. ولكن، من الطبيعي أن تكون هناك بعض الاستثناءات المحدودة فيما يخص قضايا بعينها، وذلك استجابة للظروف السياسية

١- لعل من أبرزها القضايا الآتية:
مكافحة الفساد، مواجهة الإرهاب والتطرف، إعادة تنظيم الجيش والأمن، السجل الانتخابي، النظام الانتخابي، شكل النظام السياسي، قانون الأحزاب.

والاقتصادية المعقدة التي تركتها تداعيات تطور الصراع بين الأطراف، والتدمير الكارثي الذي خلفته الحرب العدوانية على مقدرات اليمن.

(ب) قضايا مركزية ذات بعد وطني استراتيجي

- القضية الجنوبية:

على جميع الأطراف الانتقال من مربع التعامل مع القضية الجنوبية باعتبارها مشكلة وأزمة، إلى كونها استحقاق وطني يتضمن وضع معالجات وطنية شاملة بناءً على مبدأ العدالة والمواطنة المتساوية. ومن الواقعي والمنطقي في الصدد ذاته أن يتم استيعاب كافة التطورات السلبية التي تلبست مسار تلك القضية جراء اختراق مكونات الحراك الجنوبي من قبل دول العدوان، وبالذات دولة الإمارات، بالإضافة لتداعيات وآثار الوجود العسكري لقوات تلك الدول على أراضي المحافظات الجنوبية والشرقية ومحاولاتها إقامة قواعد عسكرية دائمة لها على تلك الأراضي، وقيامها بالعبث بمكون النسيج القبلي من خلال التلاعب بولاءات بعض قبائل الجنوب على حساب قبائل أخرى لتذكية منابت الصراع التاريخي الكامنة خدمة للأهداف المشبوهة لتلك الدول.

بالتالي، وبناءً على المعطيات الواقعية سالفة الذكر، ستظل القضية الجنوبية قضية وطنية بامتياز، وذلك نظراً لارتباطها العضوي المباشر بالوحدة اليمنية التي تمثل المكون الجوهري للوجدان الوطني التاريخي للشعب اليمني. ما يعني أنه من غير المقبول أن تكون القضية الجنوبية مثاراً لأي مزايدات أو ابتزاز سياسي من قبل أي طرف أثناء المفاوضات. وعلى طرف الرياض بصفة خاصة تحمل مسئولياته إزاء إيقاف العبث بمكونات القضية واستحقاقاتها الوطنية.

- قضية صعدة:

في الوقت الذي ينظر طرف الرياض إلى أنصار الله باعتبارهم خصماً يتوجب القضاء عليه وعلى مشروعه الفكري والسياسي وإزاحته عن مشهد توازن القوى، لا يجب أن يتجاوز ذلك الطرف (من منطلقات الواقع والمنطق) أن ذلك الطرف ظل صاحب قضية مشروعة وممثلا لها خلال مؤتمر الحوار الوطني. فقضية صعدة قد احتلت حيزاً مؤثراً ضمن اهتمامات ومخرجات مؤتمر الحوار، ولا تزال استحقاقات تلك القضية معلقة منذ تلكأ هادي عن القيام بمهامه حيال اتخاذ القرارات بخصوص تنفيذاً لتوصيات المؤتمر أسوة

بالقضية الجنوبية.

بالتالي، على طرف الرياض استشعار مسؤوليته الوطنية إزاء قضية صعدة باعتبارها قضية وطنية، والانتقال من مربع شيطنة أنصار الله ومحاولة إخراجهم من النسيج الوطني للشعب اليمني عبر ادعاءات طائفية مقيتة، إلى مربع التعامل الوطني والإنساني المنصف والعادل مع قضية صعدة، الأمر الذي سيخفف بلا ريب من حدة الاستقطاب والصراع، ويساعد على إعادة ترتيب معطيات توازن القوى، وتعزيز إمكانيات نجاح الشراكة الوطنية ومن ثم المصالحة الوطنية.

- الشراكة الوطنية:

لقد مثل اتفاق السلم والشراكة أقوى الوثائق تعبيراً عن مضمون الشراكة الوطنية الحقيقية، لكنه لم يأخذ مساحته الزمنية الكافية للتطبيق، إذ عاجله هادي والعدوان مبكراً. وبالتالي، ليس لأي طرف سياسي في الوقت الراهن الحق في الحديث عن امتلاكه لرؤية جامعة مانعة لتحقيق تلك الشراكة، ولا الحق في ادعاء ممارسته للشراكة على أرض الواقع، وخاصة هادي وحلفائه من قوى ٢٠١١ الذين أخذوا فرصتهم الواسعة في الإمساك بزمام الحكم، وكانت قضية الشراكة والتوافق من ضمن أسس حكمهم، فعملوا بخلافها وانتهجوا سلوكاً سياسياً استحواذياً وإقصائياً للآخر، فضيعوا فرصة تجذير مبدأ الشراكة الوطنية والتوافق.

والمطلوب في الوقت الراهن من الأطراف اليمنية كافة الاتفاق على ضرورة التوصل إلى نمط مبتكر وواقعي بخصوص موضوع الشراكة الوطنية وآليات تطبيقها وضمان فاعليتها واستمرارها. وبالتالي، لا بد من الحرص على وضع آليات تضمن عدم التفرد بالسلطة والاقصاء والتهميش للآخرين.

ثانياً: معطيات الحرب

على المنوال نفسه الوارد بخصوص معطيات السياسة سالفة الذكر، سأركز في تناولي لمعطيات الحرب على المسائل الآتية:

١- المشهد العسكري الميداني العام:

(أ) خلاصة الوضع العسكري الاستراتيجي:

يقاس هذا الوضع لكلا الطرفين بمدى تحقيق كل طرف منهما لأهدافه العسكرية

الاستراتيجية المعلنة:

- أهداف طرف الرياض المعلنة:

تتمحور أهداف طرف الرياض حول ما يطلق عليها "إعادة الشرعية إلى اليمن"، وذلك يتضمن هزيمة ما يسميه بـ"الانقلاب"، تدمير القوة الصاروخية، وإرغام طرف صنعاء على تسليم العاصمة، ودخول صنعاء وإعادة هادي إلى دار الرئاسة بصنعاء كرئيس للجمهورية.

- أهداف طرف صنعاء:

تتمحور أهداف طرف صنعاء حول مسألة مركزية تتعلق بالصمود في وجه الهجمة العسكرية الغاشمة والعدوانية بالغة التدمير، والتي بدأت بشكل مفاجئ ودون سابق إنذار، حيث أن عدم تمكين طرف الرياض (الذي بدأ بشن الحرب دون مبرر) من تحقيق أهدافه المعلنة، يعد أهم هدف لطرف صنعاء. وبالتالي، عدم تمكين طرف الرياض من دخول العاصمة صنعاء، وإجهاض أي أمل بعودة هادي إلى دار الرئاسة، والاحتفاظ بالقدرات الصاروخية.

ب - حجم السيطرة الميدانية للطرفين:

تتضمن معطيات حجم السيطرة الميدانية للطرفين العديد من المؤشرات والأبعاد الاستراتيجية التي تتعلق بالحسابات العسكرية للطرفين، واحتمالات تحقيق كلٍ منهما لأهدافه. وسأتناول ذلك كله من خلال تحليل بيانات الجدولين الآتيين اللذين قمت بإعدادهما بغرض توضيح صورة تلك المعطيات ومدلول تلك المؤشرات والأبعاد، وذلك لكي يمكن للقارئ تكوين رؤية أوضح حول الوضع الميداني لكل طرف، والمآلات المحتملة بخصوص مدى إمكانية تحقيق كل طرف لأهدافه المعلنة.

جدول (١): حجم سيطرة طرف الرياض (جغرافيا وديموغرافيا)

م	المحافظة	المساحة (كم^2)	عدد السكان (تعداد ٢٠٠٩م)	حجم السيطرة
١	**عدن**	٦,٩٨٠	٦٨٤,٣٢٢	كاملة
٢	**حضرموت**	١٦٢,٣٧٦	١,١٨١,٨٦٣	كاملة
٣	**المهرة**	٦٦,٥٨٠	١٠١,٧٠١	كاملة
٤	**أبين**	٢١,٢٨٩	٤٩٧,٢٣١	كاملة
٥	**شبوة**	٧٣,٩٠٨	٥٣٦,٥٩٤	أغلبها ما عدا جزء بسيط على حدود البيضاء الشرقية (بيحان وعسيلان).
٦	**مأرب**	٣١,٤١٨	٢٧١,٨٥٥	أغلبها ما عدا أجزاء بسيطة محادة لمحافظتي صنعاء والبيضاء.
٧	**الضالع**	٤,١٠٢	٥٣٧,٢٤٣	معظمها ما عدا أجزاء بسيطة على حدود البيضاء وإب.
٨	**الجوف**	٤٨,٧٧٠	٥٠٣,١٥١	أغلبها ما عدا حوالي ربع مساحتها المحاذي لمحافظات صنعاء وعمران وصعدة.
٩	**لحج**	١٢,١٣١	٨٢٥,٧٩٤	أغلبها ما عدا جزء بسيط على الحدود الجنوبية الغربية لمحافظة تعز (كرش).
	إجمالي	٤٢٧,٥٥٤	٦,٣٤٢,٤٥٦	مضافاً إلى الإجمالي نسبة الزيادة السكانية حتى العام ٢٠١٦م وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء والبنك الدولي.
	النسبة المئوية	٧٧% من مساحة الجمهورية اليمنية البالغة حوالي ٥٥٥,٠٠٠ كم^2	٢٣% من عدد سكان الجمهورية اليمنية البالغ حوالي ٢٧ مليون نسمة	

جدول (٢): حجم سيطرة طرف صنعاء (جغرافياً وديموغرافياً)

م	المحافظة	المساحة (كم^2)	عدد السكان (تعداد ٢٠٠٩م)	حجم السيطرة الميدانية
١	أمانة العاصمة	٩٢٨	٢,٠٢٢,٨٦٧	كاملة
٢	محافظة صنعاء	٢٦,١١٨	١,٠٤٨,٣١٠	أغلبها ما عدا جزء بسيط منها على حدود مأرب (ضمن مديرية نهم)
٣	ذمار	٧,٨٨٧	١,٥١٤,٢٩٧	كاملة
٤	صعدة	٢٨,٩٤١	٧٩١,٨٢٣	أغلبها ما عدا جزء بسيط على حدود الجوف.
٥	حجة	٩,٦١٢	١,٦٨٣,٥٥٤	أغلبها ما عدا جزء بسيط في شمال صحراء ميدي.
٦	إب	٥,٢٥٣	٢,٤٢٢,٠١٣	كاملة
٧	البيضاء	١٠,٤٦٨	٦٥٦,٨١١	أغلبها ما عدا جزء بسيط على حدود مأرب.
٨	الحديدة	١٣,٣٢٦	٢,٤٧٠,٧٠٣	أغلبها ما عدا بعض الجزر.
٩	تعز	١٠,٦٧٧	٢,٧٢٧,١٨٦	أغلبها ما عدا حوالي ربع مساحتها يسيطر عليه طرف الرياض وهذا الربع منقسم إلى جزأين منفصلين (جزء ممتد من المدينة إلى الحدود مع محافظة لحج، والآخر ممتد على معظم أجزاء ساحل محافظة تعز على البحر الأحمر ويحاول طرف الرياض تحقيق تواصل والتحام بين الجزأين منذ فترة طويلة ولكن دون جدوى)
١٠	ريمة	٢,٤٤٥	٤٤٨,٥٥٠	كاملة
١١	عمران	٧,١٩٥	١,٠٠٢,٠٩٩	كاملة
١٢	المحويت	٢,٢٨٥	٥٦٤,٠٦٧	كاملة
	إجمالي	١٢٥,١٣٥	٢١,٤١٢,٧١٣	مضافاً إلى الإجمالي نسبة الزيادة السكانية السنوية حتى العام ٢٠١٦م وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء والبنك الدولي.
	النسبة المئوية	٢٣% من مساحة الجمهورية اليمنية البالغة حوالي ٥٥٥,٠٠٠ كم^2	٧٧% من عدد سكان الجمهورية اليمنية البالغ حوالي ٢٧ مليون نسمة	

- تحليل بيانات الجدولين السابقين:

(مدلول المساحة الجغرافية):

وفقاً للتوزيع الجغرافي لمساحة الجمهورية اليمنية على المحافظات الـ ٢١؛ فإن حجم المساحة التي يسيطر عليها كل من طرفي الرياض وصنعاء هي كالآتي:

- طرف الرياض:

يسيطر طرف الرياض على عدد ٩ محافظات، منها (٤) محافظات سيطرة كاملة، والباقي شبه كاملة ماعدا أجزاء بسيطة، إلى جانب عدم سيطرته على حوالي ربع مساحة الجوف. ويبلغ إجمالي مساحة المحافظات التسع حوالي (٤٢٨,٠٠٠) كم^{٢}، وبما نسبته حوالي ٧٧٪ من مساحة الجمهورية اليمنية البالغة حوالي (٥٥٥,٠٠٠) كم^{٢}.

- طرف صنعاء:

يسيطر طرف صنعاء على عدد (١٢) محافظة، منها (٦) محافظات سيطرة كاملة والباقي شبه كاملة ماعدا أجزاء بسيطة، إلى جانب عدم سيطرته على حوالي ثلاثة أرباع مساحة محافظة تعز. ويبلغ إجمالي مساحة المحافظات الـــ ١٢ حوالي (١٢٥,١٣٥) كم^{٢}، وبما نسبته حوالي ٢٣٪ من مساحة الجمهورية اليمنية البالغة حوالي (٥٥٥,٠٠٠) كم^{٢}.

(مدلول عدد السكان):

وفقاً للإسقاطات السكانية المحدثة لعام (١٩٩٦م - ٢٠١١م) الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء، وباحتساب نسبة الزيادة السكانية السنوية وفقاً لبيانات الجهاز ولتقديرات البنك الدولي، فقد بلغت تقديرات عدد سكان اليمن عام ٢٠١٦م حوالي ٢٧ مليون نسمة.

ووفقاً لنسب التوزيع السكاني على المحافظات الـــ ٢١، فإن عدد السكان في المحافظات التي يسيطر عليها كل من طرفي الرياض وصنعاء هي كالآتي:

- طرف الرياض:

عدد السكان في المحافظات الـ ٩ التي يسيطر عليها طرف الرياض يبلغ حوالي ٦ مليون نسمة، وبنسبة قدرها حوالي ٢٣٪ من إجمالي تقديرات عدد السكان في الجمهورية اليمنية (٢٧ مليون نسمة).

- **طرف صنعاء:**

عدد السكان في المحافظات الـ ١٢ التي يسيطر عليها طرف صنعاء يبلغ حوالي ٢١ مليون نسمة، وبنسبة قدرها حوالي ٧٧٪ من إجمالي تقديرات عدد السكان في الجمهورية اليمنية (٢٧ مليون نسمة).

وتبدو هنا المفارقة الحسابية الإحصائية، حيث يتبادل الطرفان النسب نفسها ما بين المساحة وعدد السكان، فطرف الرياض يسيطر على ما نسبته ٧٧٪ من إجمالي المساحة التي يقطنها ما نسبته ٢٣٪ من إجمالي السكان. في حين تتبدل النسب نفسها لدى طرف صنعاء، حيث يسيطر على ما نسبته ٢٣٪ من إجمالي المساحة التي يقطنها ما نسبته ٧٧٪ من إجمالي السكان.

(ج) - **تحليل معطيات المساحة وعدد السكان:**

وهنا لا بد من وقفة تحليلية في دلالات تلك الأرقام والنسب، وانعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على محتوى الوضع الاستراتيجي الميداني لكل طرف في الحرب الدائرة، وذلك على النحو الآتي:

- سيطرة طرف الرياض على ما نسبته ٧٧٪ من إجمالي مساحة الجمهورية اليمنية لا يشكل في واقع الحال تفوقاً استراتيجياً لذلك الطرف وذلك للأسباب الآتية:

السبب الأول: معظم تلك المساحة لم تكن أصلاً ساحة لأي معارك بين الطرفين، ولم توجد بها أي قوات لطرف صنعاء مطلقاً. وثلاث من المحافظات التي يسيطر عليها طرف الرياض لا تزال حتى اللحظة خالية من أي مواجهات عسكرية (حضرموت، المهرة، أبين)، وتشكل بمجموع مساحتها البالغة (٢٥٠,٥٧٣) كم^{٢}، أي ما نسبته حوالي ٥٠٪ من إجمالي مساحة الجمهورية. بالتالي، فإن طرف الرياض فعلياً لا يسيطر من ناحية استراتيجية سوى على ما نسبته ٢٧٪ من مساحة الجمهورية إذا ما أخرجنا من نطاق حساباته تلك المحافظات الثلاث التي تعد وفقا للأمر الواقع مناطق محايدة في الصراع والحرب.

السبب الثاني: حتى سيطرة طرف الرياض على مساحة ٧٧٪ من مساحة الجمهورية ليست في واقع الحال سيطرة فعلية؛ فهناك بعض من المحافظات الـ ٩ تقع فعلياً تحت سيطرة مباشرة للقوات الإماراتية. كما أن باقي المحافظات لا يتمتع فيها هادي بأي سيادة فعلية،

وذلك في ما عدا مدينة مأرب التي لا تكاد تشكل بمساحتها أي مدلول وتخضع بنسبة ملموسة لسيطرة حزب الإصلاح (حليف هادي الرئيسي). ناهيك أيضاً عن ما يشكله وجود التنظيمات الإرهابية (القاعدة وداعش) ونشاطها ضمن المحافظات التي يسيطر عليها طرف الرياض من عبء استراتيجي، وذلك بالرغم من حقيقة أن الأطراف المتنافسة ضمن مكون الرياض تلجأ إلى توظيف تلك التنظيمات للقيام بهجمات عديدة ضد هذا الطرف أو ذاك من المكون نفسه، وذلك على خلفية تقاسم ولاءات تلك الأطراف بين السعودية والإمارات، ومن ثم تنسيق الدولتين مع تلك التنظيمات، حيث تم استهداف قوات هادي والإصلاح (حلفاء السعودية) من قبل داعش، فيما تم استهداف قوات الحزام الأمني (حلفاء الإمارات) من قبل القاعدة.

السبب الثالث: بمنطق مفهوم العمق الاستراتيجي للقدرة على استلام زمام المبادرة في العمليات العسكرية والمواجهة (هجوماً وصداً) تصبح مسألة السيطرة على المساحات الواسعة عبئاً على المهاجم، فما بالك إذا تزامن ذلك مع كثافة سكانية قليلة في تلك المساحات ما يحرم المهاجم وجود حاضنة سكانية تدعم هجومه؛ إذ لا يسكن المساحات التي يسيطر عليها طرف الرياض سوى ما نسبته ٢٣٪ من إجمالي السكان.

- أما سيطرة طرف صنعاء على ما نسبته ٢٣٪ من اجمالي مساحة الجمهورية اليمنية، فيشكل في واقع الحال تفوقاً استراتيجياً لذلك الطرف، وذلك للأسباب الآتية:

السبب الأول: تتميز أغلب مناطق تلك الرقعة الجغرافية بأنها ذات طبيعة جبلية وعرة بما يشكل عاملاً استراتيجيا بالنسبة لتحديد مآلات السيطرة الجيواستراتيجية وتعزيز قدرة طرف صنعاء على تحديد المخرج النهائي للمواجهات العسكرية على أغلب الجبهات.

السبب الثاني: جود كثافة سكانية عالية ضمن تلك المساحة (٧٧٪ من إجمالي عدد السكان)، يساعد على التئام جبهات المقاومة والهجوم لقوات طرف صنعاء، وذلك في ظل ما تتمتع به تلك القوات من حاضنة شعبية وتلاحم ومشاركة فاعلة وواسعة في القتال من قبل المتطوعين من أبناء القبائل في تلك المناطق.

السبب الثالث: بالنسبة لمن يتخذ وضع الدفاع أصلاً (طرف صنعاء)، لا ريب أن صغر المساحة تقلل من كلفة الدفاع وتعزز من إمكانيات كسر محاولات اختراق صفوف

المدافعين، بل وتمكن المدافعين من القيام بهجمات مباغتة وخاطفة بعد كل انكسار وأثناء محاولات المهاجمين تجميع صفوفهم واستعادة توازنهم.

السبب الرابع: تضاف إلى الأسباب السابقة مسائل أخرى يمكن احتسابها ضمن مصادر الضعف الاستراتيجي لطرف الرياض. وتأتي في مقدمتها مسألة وجود قوات طرف صنعاء داخل الأراضي السعودية وسيطرتها الميدانية لأكثر من عامين على مناطق عديدة ضمن نجران وعسير وجيزان، لتشكل بذلك اختراقاً عميقاً وواسعاً لمضمون الدور السعودي المفترض به مؤازرة هادي وشرعيته المزعومة؛ فكيف لمن لم يستطع حماية حدوده أن يتمكن من حسم معركة داخل حدود الآخرين!

٢- تداعيات عمليات القصف الجوي:

بالنسبة لحجم القصف الجوي الهائل والمدمر الذي تقوم به طائرات السعودية والإمارات في ظل دعم لوجستي كبير تتلقاه من القوات المسلحة الأمريكية، من الثابت ميدانياً أن نسبة تحقيق ذلك القصف لأهدافه العسكرية لا تكاد تذكر، حيث فشل ذلك القصف حتى الآن في تحقيق أي ميزة استراتيجية ميدانية للقوات البرية التابعة لطرف الرياض، وتلك حقيقة ميدانية غير قابلة للجدال.

لكن في المقابل، أصبح وزر الجرائم التي ارتكبتها طائرات السعودية والإمارات بحق المدنيين والبنية التحتية والخدمية والأعيان الاثرية والثقافية، طاغياً على مشهد المعركة من جانب ملف التداعيات الإنسانية الكارثية لتلك الجرائم، ومما يحمل - من جانب آخر - من دلالات قوية على مصداقية ما يطرحه طرف صنعاء بخصوص أن الهدف الحقيقي لهذه الحرب العدوانية هو تدمير مقدرات اليمن على المستويين الإنساني والمادي، بغية إضعافه واستلاب استقلاله وإرادته الوطنية المستقلة، ليصبح بمثابة الجار الضعيف والمفكك وشديد الفقر، الأمر الذي انعكس في صورة مزيد من الصمود والالتفاف الشعبي حول طرف صنعاء، ومزيد من التعزيز لجبهته الداخلية.

٣- الانعكاسات الاقتصادية للحرب:

مما لاريب فيه أن التداعيات الاقتصادية للحرب تبدو بالغة الوطأة على طرف صنعاء وعلى المجتمع اليمني عامة، وذلك في ظل الممارسات المخالفة للقانون الدولي التي يمارسها طرف الرياض منذ بداية حربه العدوانية من خلال الحصار الاقتصادي وحظر الطيران المدني

والتجاري عبر اغلاق مطار صنعاء، ناهيك عن قيام حكومة هادي بنقل البنك المركزي إلى مدينة عدن، والاستحواذ على أغلب الموارد السيادية، وكذا تعويم البنك المركزي للريال اليمني والاستمرار في طباعة العملة ما أدى إلى تفشي الاختلالات والتلاعب في سوق صرف العملة والتدهور الحاد في قيمة الريال أمام الدولار الأمريكي والعملات الأخرى.

لكن بالرغم من تلك التداعيات والمصاعب التي يواجهها الاقتصاد اليمني، والمتاعب المعيشية التي يرزح تحت نيرها المواطن اليمني، إلا أن طرف الرياض لم ينجح مطلقاً في تحقيق غايته الاستراتيجية من وراء ذلك الحصار والتضييق الذي وصل مؤخراً حد الخنق الاقتصادي؛ إذ فشلت كل محاولاته لاستثمار سياسة العقاب الجماعي التي ينتهجها لتأليب المواطنين ضد طرف صنعاء، وخلق حالة من الاحتجاجات والفوضى لخلخلة صف الجبهة الداخلية، وتمكينه حينها من تحقيق النصر الذي عجز عن تحقيقه في جبهات المواجهة العسكرية.

في المقابل، طرف الرياض نفسه، وبالتحديد السعودية، لم يكن بعيداً عن استحقاقات الفاتورة الاقتصادية الهائلة جداً لتدخله في اليمن؛ حيث تجمع العديد من المصادر ذات الصلة بالشأن الاقتصادي السعودي أن هناك استنزاف متواصل وبمعدلات مقلقة لموارد وأصول ذلك الاقتصاد، وذلك في ظل تحمل السعودية دفع فواتير تدخلها وعدوانها القائم على أكثر من جهة، فهي تتحمل - في المقام الأول - غالبية تكاليف الجبهات العسكرية التي تديرها مع الإمارات من ناحية التسليح والإمداد والتموين والمرتبات، كما تتحمل غالبية تكاليف نفقات حكومة هادي ببنودها المتعددة[1]، وتتحمل أيضاً نفقات هائلة نظير تكاليف الآلاف من غارات طائراتها المقاتلة بما في ذلك تكاليف الذخيرة المتطورة، ناهيك أيضاً عن التكاليف الكبيرة لحالة الاستنفار الدائم في إطار قواتها العسكرية والأمنية والاستخبارية، ويضاف إلى ذلك مئات المليارات من الدولارات التي أنفقتها (ولا تزال) لشراء الأسلحة الأمريكية والغربية، كذا ما دفعته (ولا تزال) من مئات المليارات لإدارة الرئيس الأمريكي ترامب نظير في شكل استثمارات وعقود تجارية وائتمانية لدعم الاقتصاد الأمريكي، ومليارات أخرى أنفقتها (ولا تزال) لشراء المواقف الإقليمية والدولية المساندة لها

١- في الوقت ذاته، تركت السعودية الباب مشرعاً أمام فساد هادي وحكومته للعبث بموارد اليمن السيادية التي يسيطرون على تحصيلها، ويتصرفون في أوجه صرفها ويستحوذون عليها دون وجلٍ من أحد أو مراعاةٍ لأيٍ كان.

أو الساكتة عن الآثار الكارثية لتدخلها وعدوانها على اليمن أرضاً وإنساناً.

بالتالي، من المؤكد - بمفهوم المقارنة المجردة - أن خسائر الاقتصاد السعودي جراء تدخله وحربه العدوانية على اليمن تفوق في تداعياتها الاستراتيجية ما يعانيه الاقتصاد اليمني ببون شاسع جداً، ولعل قادم الأيام تحمل ما هو أسوأ لذلك الاقتصاد المستنزف والمتعثر في حال استمر مسلسل العبث بموارد السعودية وأصولها المالية نظير تحقيق أهداف غير مبررة أصلاً، ولا أمل أيضاً في تحققها بعد أن مر من السنين والأحداث ما يجعل كل ذي لب يفقد مثل ذلك الأمل بالمطلق.

٤- فاعلية العمل الاستخباري:

من الواضح أن طرف صنعاء يثبت على الدوام مدى تمكنه من استخدام الأداة الاستخبارية والاستطلاعية على المستويين الأمني والعسكري، وذلك في ظل العديد من النجاحات التي حققها ميدانياً من خلال استهدافه الصاروخي المسدد، وقصف المدفعي الدقيق والمؤثر للعديد من الأهداف والقيادات العسكرية (من الصف الأول) التابعة لطرف الرياض، وكذا نجاحه في كشف العديد من شبكات الرصد وتحديد المواقع التي جندها طرف الرياض داخل المناطق التي يسيطر عليها طرف صنعاء. يضاف إلى تلك النجاحات ما استطاع طرف صنعاء كشفه من خطط الهجوم التي أعدتها قوات طرف الرياض لشن هجمات وزحوفات مكثفة ومتكررة على العديد من جبهات المواجهة وفي مقدمتها جبهة نهم، ما يؤدي إلى افشالها وانكسارها على الدوام.

في المقابل، يظهر فشل أداء قوات طرف الرياض البرية، وكذا حملات القصف الجوي والبحري والصاروخي، مدى فشل الأداء الاستخباري والاستطلاعي لهذا الطرف؛ إذ غالباً ما تتكشف نتائج الأداء البري لتلك القوات وعمليات القصف الجوي هائلة العدد وبالغة التدمير، عن انتكاسات ميدانية متوالية، وذلك في ظل عجز تلك القوات عن تحقيق أي تقدم ميداني يذكر على امتداد الجبهات وطيلة ما يقارب الثلاثة أعوام.

٥- تطوير القدرات العسكرية:

من المعلوم أن قوات طرف الرياض البرية والجوية والبحرية قد استخدمت كافة إمكاناتها العسكرية التدميرية من خلال أحدث الأسلحة الأمريكية والغربية، ولكنها لم تستطع حسم المعركة لصالحها رغم مرور هذه الفترة الطويلة، وهي بالتأكيد لم تدخر

استخدام أي سلاح تقني متطور استطاعت الحصول عليه ضمن منظومة السلاح الأمريكي والغربي، ابتداء من الطائرات المقاتلة والصواريخ بعيدة المدى، ومروراً بأحدث الآليات والمدرعات والمدفعية، وانتهاءً بالقنابل المحرمة دولياً. ومع ذلك لا تزال قوات ذلك الطرف في حالة من المراوحة والعجز والتكرار الممل لمسلسل الخسائر والانتكاسات على الجبهات كافة.

في المقابل، وعلى غير ما يتوقعه طرف الرياض، استطاع طرف صنعاء تعزيز قدراته العسكرية الهجومية بشكل لافت، وذلك من خلال تطوير القدرات الصاروخية البرية والبحرية، وتنويعها لتعالج الأهداف الميدانية ضمن مديات متعددة تبدأ بساحات المواجهة العسكرية في الجبهات ضمن دائرة استهداف تبلغ عشرات الكيلومترات، وصولاً إلى دوائر أكثر اتساعاً تجاوزت مراحلها ما يقارب الألف كيلومتر. ومن الثابت ميدانياً أن تطوير طرف صنعاء لقدراته الصاروخية واستخدامها عملياً ضمن حدود الجبهات الداخلية وإلى عمق أراضي السعودية وصولاً إلى الرياض وغيرها من المدن، قد مثل تحولاً استراتيجياً في ميزان المواجهة لصالحه. كما استطاع طرف صنعاء تطوير قدراته في مجال الأسلحة القناصة وبصورة نوعية ومبتكرة إلى أبعد الحدود. ومن الواضح أن مسار تطوير كل تلك القدرات لا يزال في تصاعد مستمر.

المحور الثالث: واقع فرص بناء السلام في اليمن (رؤية مقترحة)

بناء على ما توصل إليه المحور السابق من خلاصات تحليلية نقدية بخصوص واقع معطيات السياسة والحرب في اليمن من منظور توازن القوى القائم، وانطلاقاً من واقع الجمود الراهن في مسار البحث الأممي عن حل للأزمة وإحلال السلام في اليمن عبر استئناف مفاوضات السلام التي توقفت بعد فشل جولة الكويت التي استمرت لأكثر من تسعين يوماً (منذ ٢١ ابريل ٢٠١٦م)، سيهتم هذا المحور بمحاولة تقديم إجابة واقعية عن التساؤل الآتي:

- هل من فرص حقيقية في الوقت الراهن لبناء السلام المنشود في اليمن؟!

وفي سبيل تقديم الباحث لتصوره بخصوص الإجابة عن ذلك التساؤل، سيسلط الضوء في هذا المحور على النقاط الآتية:

١- عرض موجز لمظاهر المشهد العام (الواقعية) بخصوص مسألة إحلال السلام في اليمن.
٢- عرض تقييمي موجز لواقع مخرجات جولات النقاش والمشاورات والتفاوض في الإطار الأممي، وتحديد مكامن ونقاط الاختلاف بين أطراف التفاوض.
٣- عرض لتصور مقترح من قبل الباحث بخصوص إمكانية توصل أطراف الصراع (خلال أي مفاوضات قادمة) إلى اتفاقات واقعية ومنطقية حول الحد الأعلى الممكن من استحقاقات حل الأزمة وإنهاء الحرب وتحقيق التسوية السياسية وبناء السلام العادل والشامل.

أولاً: مظاهر المشهد العام بخصوص مسألة إحلال السلام في اليمن

بالنظر إلى تعثر جولات التفاوض والحوارات التي عقدت بين أطراف الصراع حتى الآن، سنحاول استعراض أبرز عناصر المشهد القائم بخصوص التعامل مع مسألة حل الأزمة وبناء السلام بصفة عامة، متضمنةً معطيات ما يحتويه ذلك المشهد من معالم تتعلق بمسار الأزمة والحرب والعدوان، ومن مواقف وظروف تفرضها طبيعة تطور الأحداث على الأرض، وذلك وفقاً للنقاط الآتية:

١ - بلا شك أن الأزمة اليمنية معقدة جداً، وما يزيد من تعقيدها - في حقيقة الأمر - ليس قضاياها الخلافية (كما يحاول طرف الرياض الترويج)، بل دخول عنصر التحول الواضح والمستمر في موازين القوى على خط العلاقة بين فرقاء الأزمة، وهو التحول الذي يحسب لصالح جماعة أنصار الله منذ ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م وحتى اللحظة الراهنة.
٢ - إصرار طرف الرياض (بمكوناته اليمنية والإقليمية والدولية) على عدم الاعتراف بواقع التحول في ميزان القوى لغير صالحه، وذلك بالرغم من تجلياته الميدانية الواضحة التي كان من أهم مظاهرها فشل ذلك الطرف في تحقيق أيٍ من أهداف الحرب التي يستمر في شنها منذ ثلاث سنوات. وتتجلى حالة الإصرار تلك من خلال استمرار طرف الرياض رفعه (غير الواقعي ولا المنطقي) لسقف الشروط الاستباقية للتفاوض التنازلات التي يطالب طرف صنعاء بتقديمها للوصول إلى حل للأزمة ووقف الحرب، وذلك إلى الحد الذي يمكن اعتباره فرضاً لحالة الاستسلام على ذلك

الطرف.

٣ - تناقض مواقف طرف الرياض (السعودية بالذات) إزاء مسألة التفاوض والسلام، فهو يتحدث مراراً عن أهمية التفاوض والتوصل لحل سلمي للأزمة والحرب، ويطالب طرف صنعاء بتقديم ما يمكن اعتبارها خطوات تطمينية من قبيل القبول بمرجعيات التفاوض بما فيها القرار الأممي (٢٢١٦)؛ وفي الوقت نفسه، نجده (أي طرف الرياض) يتراجع دوماً عن الالتزام بحديثه ذاك بمجرد حصوله على تلك التطمينات. وكأن المسألة مجرد كيد سياسي أو محاولات تعجيز لطرف صنعاء ودفعه نحو التشدد وتحميله مسؤولية تعطيل إمكانيات الوصول إلى حل للأزمة وإنهاء الحرب.

٤ - مع كل مناسبة للتفاوض والحديث من قبل طرف الرياض عن ضرورة الحل السلمي، يتم تصعيد ذلك الطرف لعملياته العسكرية ضد طرف صنعاء، وذلك بالتزامن مع تكرار وسائل إعلامه لحملاتها التصعيدية تحت عنوان: الإصرار على اقتحام صنعاء وإعادة ما يسمى بالشرعية.

٥ - ضعف أداء مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة (إسماعيل ولد الشيخ)، وفشله المهني والدبلوماسي وعدم حياديته التي أجهضت (ولا تزال تجهض حتى اللحظة) أي احتمال لقدرته على طرح حلول ابتكارية وواقعية، وإضاعته بالتالي لإمكانية قيامه بإقناع أطراف الصراع بتنفيذ مثل تلك الحلول المحتملة عبر استخدامه لسلطات مجلس الأمن في الصدد ذاته.

٦ - دخول عامل التدخل العسكري الخارجي على خط الأزمة وما خلفه من تدمير كارثي على اليمن (الأرض والإنسان)؛ فأصبح بذلك طرفاً أصيلاً في تصعيد الأزمة وتعقيدها.

٧ - سعي أطراف التدخل الخارجي (السعودية والإمارات بالذات) بشكل علني واضح لتنفيذ أجندات خاصة بها على حساب سيادة واستقلال اليمن وموارده الاستراتيجية؛ فأصبحت بذلك خصماً أصيلاً ليس لطرف صنعاء فحسب، بل وللشعب اليمني كافة.

٨ - إصرار أطراف التدخل الخارجي (السعودية والإمارات في المقام الأول) على النأي بنفسها عن استحقاقات عملية التفاوض والتسوية وبناء السلام، وذلك في وقت هي

فيه المسيطرة فعلياً على قرار الأطراف اليمنية المتحالفة معها، وهي أيضاً من تتولى إدارة العمليات العسكرية وتمويلها، وتشن عدوانها على اليمن بشكل مباشر عبر القصف من طائراتها وبوارجها الحربية ومدفعيتها، ومن خلال وجود قواتها على الأراضي اليمنية. وبالمناسبة، تبدو محاولة أطراف التدخل الخارجي النأي بأنفسهم عن استحقاقات السلام أقرب ما تكون إلى مدلول المثل الشعبي الدارج: (داخلين في المكسب [تحقيق هدفهم بتدمير اليمن] خارجين من الخسارة [استحقاقات الحل والتسوية وبناء السلام)!

ثانياً: تقييم مخرجات جولات التفاوض:

تهتم هذه النقطة بتقديم عرض تقييمي موجز لواقع مخرجات جولات التفاوض في الإطار الأممي، من خلال عدد من الجداول التي تحتوي خلاصات كل جولة تفاوضية على حدة، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: تقييم مفاوضات جنيف١ (١٩ يونيو ٢٠١٥م)

أجندة التفاوض:	**١- إجراءات بناء الثقة:** (إجراءات فورية لتحسين الوضع الإنساني، إجراءات فورية لإنعاش الاقتصاد، إطلاق المعتقلين، وقف إطلاق نار محلي). **٢- أجندة التفاوض:** (وقف إطلاق نار شامل، انسحاب متفاوض عليه للقوات العسكرية والاتفاق على إجراءات أمنية مؤقتة، التعامل مع الأسلحة الثقيلة والمتوسطة، استعادة سيطرة الحكومة على مؤسسات الدولة، استئناف الحوار السياسي).
موقف وفد الرياض:	لا تفاوض قبل تنفيذ طرف صنعاء لبنود القرار (٢٢١٦) المتعلقة بالانسحاب من المدن وتسليم السلاح الثقيل.
موقف وفد صنعاء:	وقف الحرب أولاً، ومن ثم الاتفاق على مسار الحل السياسي ومن ثم المسار الأمني، وضرورة اعتبار السعودية طرف في المفاوضات بسبب عدوانها، ولا يمكن تنفيذ شرط وفد الرياض بخصوص الانسحاب وتسليم السلاح.
مكامن الخلاف:	تعنت وتعالي وفد الرياض عن الحديث في أي أفق للتفاوض، وتحويل جولة التفاوض إلى جولة مساومة وضغط على طرف صنعاء للاستسلام والانسحاب.
مخرجات التفاوض:	لا شيء.
تقييم:	**١-** انطلاق التفاوض كان يعني تراجع في موقف طرف الرياض الرافض لأي تفاوض، وذلك انعكاساً لأول موجات الانكسار التي أصابت خططه للحسم العسكري والانتصار خلال

	أسابيع معدودة، **٢–** غموض في أجندة التفاوض التي طرحها ولد الشيخ بخصوص مضمون الانسحاب المتفاوض عليه، وكذا عدم طرحه مسألة ايجاد حكومة توافقية جديدة، والحديث عن استعادة سيطرة الحكومة على مؤسسات الدولة، **٣–** بالرغم من ذلك الغموض، تميزت الأجندة بوضوح وكثافة إجراءات بناء الثقة، وهو الأمر الذي لم يتكرر في أي أجندة لاحقة لولد الشيخ، ومثل نقطة ضعف كبيرة في أدائه حتى الوقت الراهن.

ثانياً: تقييم مفاوضات جنيف٢ (١٥ ديسمبر ٢٠١٥م)

أجندة التفاوض:	**١–** وقف دائم وشامل لإطلاق النار، **٢–** السعي لتحسين الوضع الإنساني، **٣–** العودة إلى انتقال سياسي سلمي ومنظم.
موقف وفد الرياض:	الإصرار على شرط تنفيذ طرف صنعاء لبنود القرار (٢٢١٦) المتعلقة بالانسحاب من المدن وتسليم السلاح الثقيل، مع القبول الشكلي بإعلان وقف إطلاق النار الشامل، وتخفيف القيود على دخول المساعدات الإنسانية، والافراج المحدود عن بعض المعتقلين.
موقف وفد صنعاء:	القبول بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما فيها القرار (٢٢١٦)، وذلك على أساس وقف الحرب والحصار مع القبول بمبدأ عودة حكومة بحاح لممارسة مهامها كحكومة تصريف أعمال لمدة محددة يتم خلالها تشكيل حكومة وحدة وطنية، وذلك بالتوازي مع استئناف المفاوضات بين الأطراف بواسطة الأمم المتحدة، والتزام كل الأطراف بتسليم السلاح الثقيل إلى الدولة وفقاً لمخرجات الحوار الوطني الشامل.
مكامن الخلاف:	بالرغم من قدرة وفد صنعاء على إعطاء المفاوضات دفعة إلى الأمام من خلال مهارته في توظيف التنازلات التي قدمها في إطار مبتكر لا يمس بثوابته الوطنية، وبما يتفق مع روح وثيقة مبادئ مسقط التي سبق ووافق عليها في ١٥ نوفمبر ٢٠١٥م؛ إلا أن طرف الرياض اضطر إلى التراجع في منتصف الطريق في ظل انكشاف مدى ارتهانه للإرادة الخارجية بعد تدخل السفير الأمريكي وضغطه على وفد الرياض للانسحاب من المشاورات بزعم تعنت وفد صنعاء.
مخرجات التفاوض:	لم تسفر عن شيءٍ يذكر سوى اتفاق متواضع بشأن إيصال المساعدات، والإفراج عن عدد محدود من المعتقلين.
تقييم:	**١–** كشفت المفاوضات مدى مصداقية طرف صنعاء في التوصل إلى حلول، وتقديم تنازلات واقعية لا تمس بثوابته الوطنية، **٢–** كشف أداء وفد صنعاء المرن والواقعي مدى الارتهان الذي يبديه وفد هادي لإرادة واشنطن والرياض المتعنتة، **٣–** في ظل استثمار وفد صنعاء لروح وثيقة مبادئ مسقط التي قدمها ولد الشيخ ورفضها طرف الرياض في حينه (١٥ نوفمبر ٢٠١٥)، استطاع تحقيق اختراق واضح يكشف مدى عدم واقعية تعنت طرف الرياض حيال مسألة الفصل بين المسارين الأمني والسياسي.

ثالثاً: تقييم مفاوضات الكويت (٢١ أبريل ٢٠١٦م)

أجندة التفاوض:	تميزت مفاوضات الكويت بأن كل وفد تقدم برؤيته للحل، وذلك بطلب من ولد الشيخ، وساعد طول الفترة الزمنية لانعقاد المفاوضات (أكثر من تسعين يوماً) على استفاضة الوفدين في طرح الرؤى والتفاصيل بخصوص كل قضية في أجندة التفاوض على حدة.
موقف وفد الرياض:	تذبذب حول الموقف من مسألة ترافق الحلين الأمني والسياسي، وذلك ما بين القبول ثم الرفض ثم القبول بمقترح ولد الشيخ بالبحث فيهما بالتوازي، ثم الإصرار في آخر المفوضات على ضرورة توقيع طرف صنعاء على اتفاق الحل الأمني أولاً وقبل البت في اتفاق الحل السياسي، والعودة بالتالي إلى نقطة الصفر.
موقف وفد صنعاء:	ضرورة قيام الحل على مرتكزات عدة: **١–** القبول بالمرجعيات الثلاث للتفاوض (بحسب طرف الرياض) بالإضافة لاتفاق السلم والشراكة، **٢–** ترافق المسارين الأمني والسياسي، **٣–** تشكيل حكومة توافقية ومجلس رئاسة وفقاً لقاعدة الشراكة والتوافق، **٤–** تشكيل لجان مهنية وفقاً لمبدأ الشراكة والتوافق، ووضع آليات واضحة ومزمنة لمباشرة مهام سحب السلاح الثقيل والانسحاب والافراج الأسرى والمعتقلين.
مكامن الخلاف:	عودة طرف الرياض مجدداً لاشتراط فصل المسارين الأمني والسياسي بعد أن أوشك الوفدان على تجاوز ذلك التعقيد غير المبرر من خلال اتفاقات تفصيلية وآليات مزمنة وضمانات موضوعية، والإصرار على التمسك بمسألة "شرعية هادي وحكومته"، وبالتالي عدم استيعاب أهمية وضرورة وجود سلطة توافقية جديدة، وبشرعية ينتجها التوافق والشراكة.
مخرجات التفاوض:	لم تسفر عن أي اتفاق نهائي حول أي من القضايا التي تمت مناقشتها، بالرغم من أنها أنجح جولات التفاوض، بالنظر إلى ما تم خلالها من نقاشات مطولة وتبادل للرؤى والوثائق والمقترحات حول معظم قضايا أجندة التفاوض.
تقييم:	**١–** تعززت ثقة وفد صنعاء في صواب نهجه التفاوضي، وذلك من خلال قدرته على تقديم رؤى ومقترحات عملية وواقعية وبآليات تفصيلية، **٢–** استطاع وفد صنعاء إعادة التركيز مجدداً على مبدأ الشراكة الوطنية والتوافق، باعتباره المبدأ المحوري لعملية الانتقال السياسي وفقاً للمبادرة الخليجية، **٣–** تراجعت مسألة ضرورة توازي المفاوضات مع اتخاذ تدابير وإجراءات لبناء الثقة، حيث استمرت مظاهر العدوان وتصاعدت وتيرة الحصار الاقتصادي، وقد أظهر ذلك الأمر مدى ضعف الأداء المهني والدبلوماسي لولد الشيخ وانحيازه لطرف الرياض، ناهيك هن تنصل ولد الشيخ عن الالتزام بمقترحاته التي تم اتفاق الوفدين عليها وجاء طرف التدخل الخارجي ليلغيها، **٤–** تعززت صورة التدخل الخارجي في الأزمة اليمنية ومدى ارتهان هادي وحكومته لأطراف التدخل، وذلك من خلال تذبذب واهتزاز موقف وفد الرياض إزاء الاتفاق حول ترافق المسارين الأمني والسياسي، وكذا تدخل السفير الأمريكي مجدداً، وبشكل سافر هذه المرة، ليوقف المفاوضات، بل ويهدد وفد صنعاء بحرب اقتصادية شعواء إن لم يرضخ ويوقع اتفاق المسار الأمني أولاً وقبل أي اتفاق حول المسار السياسي.

ثالثاً: رؤية مقترحة للحل وبناء السلام

من وجهة نظري، وبصورة استباقية لما سيتناوله هذا المحور من الدراسة، أعتقد بأن الاجابة عن التساؤل الوارد في مقدمة هذا المحور (**هل من فرص حقيقية في الوقت الراهن لبناء السلام المنشود في اليمن؟!**) هي "نعم". لكن تحقُّق (نعم) تلك يظل رهناً بضرورة استيعاب أطراف الصراع لمعطيات الواقع السياسي والعسكري ومضمون توازن القوى القائم على الأرض، فذلك من الناحية الموضوعية يعد بمثابة "كلمة السر" التي يمكن أن تفك طلاسم الصراع القائم، وتقودنا نحو إنهائه وتحقيق التسوية السياسية والسلام المقبولين للأطراف كافة.

في واقع الحال، الاجابة التفاؤلية سالفة الذكر تستمد روحها الإيجابية من حقيقة ما تكتنفه ظاهرة "الحرب والسلام" على امتداد خارطة التاريخ الإنساني، حيث تشير أهم معطيات تلك الظاهرة إلى أن السلام يظل هو القاعدة وتبقى الحرب مجرد استثناء، وأن أي حرب مهما طال أمدها فإن مصيرها إلى نهاية، وأن أسوأ نهايات الحروب هي تلك التي تصل بمشعليها إلى نموذج المحصلة الصفرية للحرب، فمثل تلك الحروب لا تجد لها في التاريخ من تقييم سوى وصفها بـ"العبثية".

في ما يتعلق بالحالة اليمنية، وبالنظر إلى الحقيقة التاريخية سالفة الذكر، يبدو من الواضح - تحليلياً - أن المحصلة الراهنة لمعادلة الصراع والحرب بين جناحي ظاهرة "الحرب والسلام" (طرفي الرياض وصنعاء) أصبحت أقرب إلى النموذج الصفري (صفر مقابل صفر). ويظهر ذلك من حالة المراوحة الميدانية التي تعانيها القوات المهاجمة (قوات طرف الرياض) منذ ما يقارب الثلاثة أعوام، وذلك في ظل عجزها المزمن عن تحقيق أي إنجاز ميداني ملموس، أو قدرتها على تقديم أي مؤشر موضوعي يمكن من خلاله القول بوجود حالة من النجاح العسكري التراكمي لتلك القوات على امتداد جبهات المعارك، حتى ولو بمعدل تراكمي ضئيل يمكن لتلك القوات اقناع أي مراقب أو متخصص في شؤون الحرب والاستراتيجيا بتحققه خلال الفترة الممتدة منذ مارس ٢٠١٥م إلى أواخر ٢٠١٧م.

أما عن تجليات تلك المعادلة الصفرية بالنسبة لطرف صنعاء، فمن نافلة القول أنه فيما عدا نجاح هذا الطرف في إصراره على التمسك بمكسب تحقيق استقلال القرار السياسي لليمن في وجه التدخلات الخارجية التي حاولت رسم مستقبل اليمنيين على أسس من التفرقة والتمييز والتفتيت للسيادة الوطنية عبر مشروع الأقاليم الستة سيء الصيت؛ فإنه لا مكسب مطلقاً لهذا الطرف من استمرار الحرب، بل ومن اندلاعها أصلاً. فطرف صنعاء لم يكن هو البادئ بهذه الحرب ولا حتى متوقعاً لاندلاعها. وبالتالي، ستظل مسألة إنهاء الحرب بالنسبة له هدفاً جوهرياً؛ إذ لا فوائد يرجوها من هذه الحرب بعد أن ضمن تأكيد قدرته الميدانية المستمرة على إجهاض إمكانية تحقيق طرف الرياض لأيٍ من أهدافه. فمحصلة استمرار هذه الحرب بالنسبة لطرف صنعاء لا تعدو كونها معادلة صفرية، حيث يدرك تماماً أن استمرارها يعد ضرباً من اللامعقول، فهي تقع من جدول حساباته الوطنية والقومية والاسلامية ضمن خانة الحرب العدوانية العبثية ضد اليمن، بلا أي مبرر، ولا جدوى.

على منوال الأفكار التحليلية سالفة الذكر، سأحاول هنا عرض رؤيتي بخصوص إمكانيات استغلال الفرص الكامنة ضمن مشهد الأزمة والصراع والحرب في اليمن من أجل بناء السلام، وذلك من خلال النظر في الخيارات المتاحة أمام أطراف الصراع للتغلب على مكامن الخلاف القائمة فيما بينهم ضمن أجندة التفاوض والتسوية، وطرح حلول مقترحة لتجاوز ذلك الخلاف، مع الإشارة إلى مبررات الأخذ بتلك الحلول المقترحة وفقاً لواقع معطيات السياسة والحرب وتوازن القوى القائم، وذلك من خلال الجداول الآتية:

أولاً: مرجعيات التفاوض والتسوية السياسية[1]

مكمن الخلاف ونتائجه	**١– وفد صنعاء:** كان قد قبل بالمرجعيات الرئيسية الثلاث (المبادرة الخليجية، مخرجات مؤتمر الحوار، القرار ٢٢١٦) التي وضعها طرف الرياض وتبناها المبعوث الأممي كشرط لانطلاق المفاوضات في مراحل سابقة، لكن قبوله ظل مشفوعاً بتحفظات موضوعية وقانونية وإجرائية على تلك المرجعيات، كما ظل يطرح وجوب اعتماد اتفاق السلم والشراكة ضمن المرجعيات. **٢– وفد الرياض:** يصر على التعاطي مع المرجعيات الثلاث الرئيسية ككتلة مصمتة، ووفقاً لرؤيته وتفسيره الخاص والحصري حول مضامينها الموضوعية والقانونية والإجرائية، كما يرفض اعتماد اتفاق السلم والشراكة ضمن المرجعيات. **– النتيجة:** فشل مستمر للمفاوضات بسبب إصرار وفد الرياض ليس على مجرد فصل المسارين الأمني والسياسي وأن يأتي المسار السياسي تالياً للمسار الأمني فحسب؛ بل وأن يعود هادي وحكومته إلى صنعاء ليباشروا تنفيذ المسارين منذ بدايتهما وحتى انتهائهما، فيقوم طرف صنعاء (وفقاً للقرار ٢٢١٦) بتسليم السلاح الذي بحوزته وينسحب من المؤسسات والمدن ويفرج عن الأسرى والمعتقلين ويعود إلى أدراجه حيثما كان قبل يوم ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م. وذلك على أن يعود هادي وحكومته ليسحبوا تلك الأسلحة ويستلموا المؤسسات ويخرجوا طرف صنعاء من المدن، ومن ثم يقومون برعاية حوار سياسي يستهدف استئناف عملية الانتقال السياسي من خلال تنفيذ طرف صنعاء لما كان قد اعترض عليه من معطيات واجراءات تلك العملية. أي بمعنى آخر، فرض الاستسلام على طرف صنعاء.
الحل المقترح	**١–** تخلي طرف الرياض عن تلويحه الإعلامي المتواصل بعصا المرجعيات الرئيسية الثلاث تجاه طرف صنعاء بناءً على مضامين تشير إلى رؤيته (غير الواقعية) بخصوص فرض استسلام طرف صنعاء بالتوازي مع استمرار الحرب، **٢–** قبول طرف الرياض بمبدأ المرونة في النظر إلى معطيات المرجعيات الثلاث، من منطلق إمكانية المراجعة التوافقية لبعض تلك المعطيات وفقاً لأسس موضوعية ومنطقية، بل ومنهجية أيضاً، وبما يخدم عملية التفاوض، وبالتالي قبول هذا الطرف بمسألة تلازم المسارين والبحث عن حل عملي ومقبول لعقدة التمسك بـ"شرعية هادي"، **٣–** تخلي طرف صنعاء عن الأخذ باتفاق السلم والشراكة ضمن المرجعيات واستمرار التزامه من حيث المبدأ باعتماد المرجعيات الرئيسية الثلاث.

١– بالرغم مما بدا خلال المرحلة الأخيرة في مفاوضات الكويت أن وفد الرياض قد تجاوز نوعاً ما عقدة مرجعيات التفاوض والتسوية بناءً على مقترحات ما عُرف بـ"مبادرة كيري" وخارطة طريق ولد الشيخ اللتين حاولتا استيعاب مبدأ تزامن المسارين السياسي والأمني وتشكيل سلطة تنفيذية توافقية جديدة؛ إلا أن تراجع وفد الرياض لاحقاً (بضغط أمريكي) عن بعض التفاهمات الأولية التي كان قد تم التوصل إليها آنذاك في الصدد ذاته، أعاد العقدة إلى شكلها السابق. بالتالي، فإنه لا مناص من تناولنا هنا لمسألة المرجعيات باعتبارها القضية المركزية على أجندة التفاوض، وذلك في ظل فشل كل جولات التفاوض بسبب تمترس وفد الرياض وراء تفسيراته المتصلبة وغير الموضوعية للمرجعيات، وشروطه التعجيزية بخصوص فرض تنفيذها دون مراعاة لمعطيات الواقع الراهن.

المبررات الواقعية للحل المقترح	**١–** الاصرار على فصل المسارين الأمني والسياسي وعودة هادي وحكومته إلى صنعاء لتطبيق القرار ٢٢١٦، يعد أمراً غير منطقي ولا يتسق مع معطيات واقع مجريات الحرب، ولا حتى مع مضامين القرار ولا المبادرة الخليجية، **٢–** القرار ٢٢١٦ – وفقاً لتحليل مضمون بنوده – لم يجز الحرب على اليمن ولا الحصار، وكل ما تم في ذلك حتى الآن يعد مخالفاً للقرار وللقانون الدولي الإنساني، **٣–** العمود الفقري للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية – وفقاً لتحليل مضمون بنودها – يقوم على مبدأ التوافق والشراكة الوطنية، فهي ليست سيفاً مصلتاً على رقبة طرف صنعاء، كما أنها كانت قد استنفذت معظم بنودها ولم يتبق منها سوى تطبيق الخطوات المتعلقة بإقرار الدستور وصولاً إلى الانتخابات، وتلك مهام منوطة بالطرفين دون استثناء،، ولكن في ظل التوافق والشراكة، لا أن تتم العودة إلى المربع الذي اندلع عنده الصراع بسبب إقصاء هادي للآخرين وإصراره على فرض مشروع الأقاليم الستة وتمرير الدستور دون توافق، وكذا تشكيله للهيئة الوطنية دون عدالة في التوزيع، **٤–** كل معطيات الواقع بخصوص مجريات الحرب تؤكد استحالة النجاح في فرض طرف الرياض لإرادته ليس على المكونات السياسية لطرف صنعاء فحسب، بل وعلى ٢١ مليون يمني يرفضون العدوان بجرائمه وتدميره ورؤاه السياسية، **٥–** المعطيات الراهنة (بالغة التعقيد) للأزمة والحرب في اليمن أصبحت أكبر وأخطر بكثير من مدلول التمسك بـ"شرعية هادي"، وبالإمكان – إن كان طرف الرياض جاداً – الفصل بكل بساطة وسهولة ويسر ما بين شخص هادي وشرعيته تلك، وذلك عبر نقلها إلى شخصية سياسية توافقية قادرة على تحريك المشهد السياسي، لا أن يظل المشهد متحجراً على شخص هادي الذي أصبح أحد أصول الأزمة لا مصدراً لحلها، ورمزاً للرغبة في الانتقام والثأر لدى ٢١ مليون يمني يرزحون تحت نير الموت قصفاً ومرضاً وجوعاً منذ ما يقارب ثلاثة أعوام.

ثانياً: إجراءات بناء الثقة للتفاوض[1]

مكمن الخلاف	**١–** عدم استعداد طرف الرياض لاتخاذ أي اجراء لبناء الثقة قبل بدء التفاوض أو خلاله، حيث جرت كل جولات التفاوض في ظل أجواء تصعيدية على جبهات المواجهة الميدانية، كما تزايدت وتيرة القصف الجوي واستهداف المدنيين والأعيان المدنية، بالإضافة إلى إحكام الحصار الجوي وخنق المنفذ البحري الوحيد (ميناء الحديدة) بالرغم من انتظام عمل آلية التفتيش الأممية، **٢–** بالرغم من قبول طرف صنعاء بالأمر الواقع سالف الذكر، ومضيه قدماً في مفاوضات الكويت، إلا أن طرف الرياض لم يكتف بعدم التزامه بأي إجراء ممكن لبناء الثقة؛ بل ذهب إلى مطالبة طرف صنعاء بإجراءات لبناء الثقة من وجهة نظره، وتتضمن أبسط تلك الإجراءات الإفراج عن الأسرى من العسكريين القياديين (على رأسهم اللواء الصبيحي وزير الدفاع) دون أي مقابل من طرفه (أي من طرف الرياض)، **٣–** عدم حيادية ولد الشيخ في تمسكه بمقترحاته بخصوص إجراءات بناء الثقة التي ما إن يضعها حتى يتنكر طرف الرياض لالتزامه بها ويخترقها دون أدنى لوم أو محاسبة من ولد الشيخ أو مجلس الأمن.
الحل المقترح	شروع ولد الشيخ في مناقشة الإجراءات والترتيبات الممكنة لبناء الثقة بين الطرفين، ولعل من أهم ما يمكن تنفيذه من إجراءات وترتيبات في الصدد ذاته ما يأتي: **١–** الوقف الشامل لإطلاق النار، **٢–** إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين والتقصي بشأن المخفيين قسرياً والمختطفين، **٣–** رفع الحصار البحري والجوي، ووضع معالجات إسعافية للحالة الإنسانية بما في ذلك الجانب الصحي والوبائي والمساعدات الغذائية، وخدمات النظافة والصرف الصحي، ودفع مرتبات الموظفين، **٤–** إلغاء أي إجراءات عقابية تم اتخاذها من قبل طرف صنعاء بحق أي موظف أو قيادي في أجهزة الدولة أو مؤسساتها، **٥–** الاتفاق على تخفيف حدة الخطاب الإعلامي من الطرفين بما يواكب استحقاقات أهداف التفاوض والتسوية، **٦–** تدشين مشاورات إقليمية ودولية وملتقيات للخبرات بخصوص مسألة إعادة الإعمار، **٧–** تدشين نقاشات ومنتديات سياسية وفكرية وأكاديمية بخصوص المستقبل السياسي والاقتصادي لليمن ودوره في إطار محيطه الإقليمي والعالمي من منطلق الثوابت الوطنية والعربية والاسلامية والإنسانية بصفة عامة، **٨–** تدشين برنامج موسع برعاية المانحين والأمم المتحدة لإعادة النظر في برامج الضمان الاجتماعي ورعاية النازحين، ومباشرة تعزيز المستوى المعيشي للشريحتين

١– هي إجراءات يمكن أن تسبق أو تتزامن مع بدء المفاوضات، وتعد ضرورية لخلق جو من الثقة والاطمئنان لدى طرفي التفاوض من أجل المضي قدماً في إحراز النجاح للمفاوضات وضمان تنفيذ مخرجاتها. لكن من المعلوم خلال كل جولات التفاوض أن ولد الشيخ قد فشل في فرض تنفيذ أي من الإجراءات اللازمة لبناء الثقة، ولم يستطع حتى ضمان التزام طرف الرياض بتعهداته المتكررة بوقف إطلاق النار. ومن أبرز إجراءات بناء الثقة المفترض اتخاذها في إطار المفاوضات: **١–** الوقف الشامل لإطلاق النار، **٢–** إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين والتقصي بشأن المخفيين قسرياً والمختطفين، **٣–** رفع الحصار البحري والجوي، ووضع معالجات اسعافية للحالة الإنسانية بما في ذلك الجانب الصحي والوبائي والمساعدات الغذائية، وخدمات النظافة والصرف الصحي، ودفع مرتبات الموظفين.

	دون تأخير.
المبررات الواقعية للحل المقترح	**١–** وقف اطلاق النار، بما فيه القصف الجوي، لن يعني أي خسارة لطرف الرياض، لأن استمراره لا يجلب اي مكاسب عسكرية ميدانية، ولا يبشر بأي احتمال لتحقيق النصر، بل ويكلف خسائر كبيرة لذلك الطرف، **٢–** وقف اطلاق النار والقصف والتدمير وقتل المدنيين، وكذا رفع الحصار ومعالجة الوضع الإنساني، واطلاق الأسرى وأشباههم، وتخفيف حدة الخطاب الإعلامي، كل ذلك لن يحتسب مطلقاً في خانة الخسائر لطرف الرياض، فقد أثبتت كل تلك الوسائل عدم جدواها في كسر إرادة صمود طرف صنعاء وتحديه للعدوان، ولم تسهم بأي فرصة لتحقيق أي نصر لطرف الرياض، **٣–** في المقابل، اتخاذ طرف الرياض لتلك الإجراءات سيخفف بلا ريب من حالة الغضب والرغبة في الثأر والانتقام لدى ٢١ مليون يمني، ما سيمهد عملياً لاستتباب أي تسوية قد يتم التوصل إليها، ويهدأ من الشعور بالنقمة على الدول التي تقود التحالف، ويشكل أيضا دفعة حقيقية لطاولة المفاوضات للاهتمام بالمسائل التنفيذية لأي اتفاق سلام محتمل، **٤–** رعاية ولد الشيخ لتنفيذ اي اجراءات لبناء الثقة سيعطي لدور الأمم المتحدة ثقلا معتبرا في حل الأزمة وعملية التفاوض، الأمر الذي سيحسب بلا ريب في خانة تعزيز احتمالات نجاح المفاوضات.

ثالثاً: مسار إحلال سلطة تنفيذية بديلة لسلطة صنعاء

مكمن الخلاف	١– تلكؤ طرف الرياض عن استيعاب حقيقة استحالة تسليم طرف صنعاء لمقاليد السلطة التنفيذية لـ"شرعية هادي" المزعومة، ٢– بل وإصرار طرف الرياض على إمكانية فرضه لرؤيته غير المنطقية التي تتضمن إمكانية الفصل بين المسارين الأمني والسياسي عبر قفزه أولاً على السلطة في صنعاء (خلال الفسحة من الزمن التي سيتيحها انسحاب طرف صنعاء منها)، ومن ثم الاستئثار ثانياً بمباشرة تنفيذ المسار السياسي من التسوية، ٣– في حين يرى طرف صنعاء أنه لا خيار متاح سوى أن تتم معالجة مسألة شرعية هادي واستحالة عودته شخصياً إلى مهامه كرئيس للجمهورية وذلك من خلال أي تخريجةٍ ممكنة بما فيها أفكار "مبادرة كيري"، ومن ثم تشكيل هيئة تنفيذية توافقية (رئاسية وحكومية) وفقاً لأي نمط ممكن الاتفاق عليه، لتتولى تلك الهيئة استلام السلطة من طرف صنعاء، وكذا استلام السلاح والمؤسسات والأرض (عبر لجنة متفق عليها) من كل الأطراف على امتداد مساحة الجمهورية كافة، ولتتولى تلك الهيئة أيضا الاشراف على تنفيذ كل ما سيتم الاتفاق والتوافق عليه بين الأطراف كافة بخصوص حل الأزمة واستكمال عملية الانتقال السياسي خلال فترة انتقالية محددة وصولاً إلى صندوق الاستفتاء على الدستور ثم الانتخابات الرئاسية والنيابية.
الحل المقترح	**١–** منطقياً وعملياً، ووفقاً لمعطيات الواقع السياسي والحربي القائم، لا حل ممكن سوى أن يتنحى هادي ونائبه على محسن الأحمر عن طريق التسوية والسلام وفقاً لمبدأ حفظ ماء الوجه للأطراف كافة

	(الرياض وصنعاء)، وذلك بأن يعين هادي نائباً جديداً متوافق عليه من الطرفين (وأقترح الرئيس علي ناصر محمد)، بصلاحيات يحددها مرسوم التعيين وتتفق مع المهام المنتظرة لعملية التسوية والفترة الانتقالية المحددة زمنياً (هو المخرج نفسه الذي ابتكرته المبادرة الخليجية عندما استبق الرئيس السابق صالح التوقيع على المبادرة بإصداره تفويضاً لنائبه هادي)، **٢–** يعد الطرفان (الرياض وصنعاء) قائمتان ويقدمانهما لنائب الرئيس؛ إحداهما تتضمن أسماء ثلاثة شخصيات وطنية متوافق على ترشيحها لتولي منصب رئيس الحكومة، والأخرى تتضمن مرشحي كل طرف لتولي المناصب الوزارية بعدد إجمالي الوزارات كلها لكل طرف ما عدا السيادية منها، **٣–** يختار نائب الرئيس الذي بدوره الشخصية المناسبة، ويصدر قراراً بتكليفها تشكيل حكومة توافقية، **٤–** بالتشاور مع الطرفين (الرياض وصنعاء) واعتماداً على قائمتي مرشحيهما للمناصب الوزارية؛ يعد رئيس الوزراء قائمة بتشكيلة حكومته المقترحة بالمناصفة ما بين الطرفين، ويرفعها لرئيس الجمهورية، **٥–** خلال ذلك يكون نائب الرئيس قد أنهى مشاوراته بخصوص عرض مقترحاته عليهما وموافقتهما بخصوص الشخصيات الوطنية الحيادية الذي سيقوم بتعيينها في تلك المناصب، **٦–** يصدر نائب الرئيس قراراً بتسمية أعضاء الحكومة وتعيينهم وفقاً لقائمة رئيس الوزراء المقترحة وما تم الاتفاق بشأنه مع الطرفين (الرياض وصنعاء) بخصوص الوزارات السيادية، **٧–** تتم مباشرة إجراءات تسليم السلطة من المجلس السياسي الأعلى إلى نائب الرئيس وحكومته التوافقية، ويصدر نائب الرئيس مرسوماً في التوقيت نفسه لتكليف حكومتي صنعاء والرياض لتسيير الأعمال لحين وصوله برفقة حكومة التوافق الجديدة إلى صنعاء لاستلام مهامهم خلال مدة أقصاها أسبوعين من تاريخه.
المبررات الواقعية للحل المقترح	**١–** المنطق والواقع يستلزم وجود سلطة متوافق عليها لتصبح مرجعاً للعمليتين السياسية والأمنية، **٢–** لا معنى لقبول طرف صنعاء بعودة سلطة هادي إلى صنعاء سوى الاستسلام، وذلك يبدو ضرباً من الخيال في ظل معطيات الواقع السياسي والعسكري الميداني، **٣–** هادي وعلي محسن الأحمر أثبتا أنهما عنوانان للتأزيم والفشل العسكري الميداني لحلفائهما، ولا فائدة إذاً ترجى من شخصيهما، ولا خسارة بالتالي في انسحابهما من المشهد السياسي، بل أن في ذلك كل الفائدة للأطراف كافة (وفي هذا التوقيت بالذات، لعل في استقالة قيادات المعارضة السورية مؤخراً مثالاً يمكن أخذه في الاعتبار)، **٤–** وجود سلطة تنفيذية توافقية وبوجوه جديدة يمكن أن يؤسس لمناخ سياسي جديد يساعد على تجاوز تركة الصراع والحرب ومسبباتهما، ما سيشكل فائدة للأطراف كافة داخلياً وخارجياً.

رابعاً: تمكين السلطة التنفيذية التوافقية الجديدة في صنعاء (المسار الأمني للحل)

مكمن الخلاف	نفس الاعتبارات السابقة، وبالذات ما أشارا إليه نصاً رؤية طرف الرياض التي قدمها خلال مفاوضات الكويت، والتي تضمنت إصراره على أن تتولى شرعيته المزعومة تنفيذ المسار الأمني بعد استلامها السلطة من طرف صنعاء وانسحابه من مؤسسات الدولة، لتعمل هي ليس على استلام الأسلحة واستئناف العملية السياسية فحسب، بل وأيضاً معاقبة طرف صنعاء في حال ثبتت أي انتهاكات قام بها خلال ما يسمى بـ"الانقلاب"، وكذا محاسبته على أي نقص في تسليمه للسلاح وفقاً لكشوفات تعدها سلطات الدفاع والأمن التابعة لطرف الرياض .
الحل المقترح	**١-** بمجرد انتهاء إجراءات تشكيل السلطة التنفيذية البديلة لسلطة صنعاء (وهو ما سيتم بالطبع خارج اليمن)، يتم تشكيل لجنة أمنية وعسكرية عليا، يرشح أعضاءها الطرفان (الرياض وصنعاء) من خلال تبادلهما لقائمتين تضم كل منهما عددا من المرشحين يساوي ضعف نصيب كل طرف من عدد أعضاء اللجنة (المتفق عليه مسبقاً)، بحيث يتسلم كل طرف قائمة الطرف الآخر ليختار منها عدد النصف من المرشحين حيث سيقوم كل طرف باختيار ممثلي الطرف الآخر، وذلك زيادة في بناء الثقة ولضمان حيادية اللجنة، ومن ثم يرفع الطرفان قائمتي مرشحيهما لنائب الرئيس، ليقوم بدوره بإصدار قرار تعيين اللجنة بالتزامن مع قرار تشكيل الحكومة، على أن تكون اللجنة تابعة في أعمالها لسلطة مباشرة من نائب الرئيس، وللرقابة من وزيري الدفاع والداخلية **٢-** قبل ذلك، ستكون الأطراف (بالتعاون مع الأمم المتحدة) قد وضعت مجموعة من الأسس الموضوعية والفنية لتشكيل اللجنة العسكرية والأمنية وتحديد قوامها (المعقول) وآليات محددة لعملها، وذلك وفقاً لمبدأ التوافق والمهنية والخبرة والحياد **٣-** تتولى اللجنة خلال أسبوع من وصولها صنعاء مباشرة استلام مؤسسات الدولة وأجهزتها كافة من طرف صنعاء وتستعين في ذلك بقوات ولجان أمنية فرعية يتفق على تشكيلها ضمن توافق الطرفين (الرياض وصنعاء). **٤-** تقوم اللجنة العسكرية بتأمين وصول نائب الرئيس والحكومة إلى صنعاء خلال الفترة المحددة وتتولى تأمين عملية تمكينها من مباشرة أعمالها في المؤسسات والجهات في العصمة والمدن الأخرى، والإشراف على تنفيذ توجيهات الجهات الأمنية والعسكرية في الحكومة الجديدة بخصوص استتباب الأمن في صنعاء والمدن الرئيسية، **٥-** تدشن اللجنة أعمال سحب السلاح الثقيل من الأطراف كافة وفي توقيت زمني محدود ومحدد للعمل في المدن ومناطق المواجهات كافة، وجمعها ضمن معسكرات يتم مسبقاً تحديد مواقعها وطريقة حمايتها بتوافق الطرفين. **٦-** تدشن اللجنة عملية حصر ودعوة واعادة توزيع لقوات الجيش والأمن المثبتة في السجلات الرسمية

	لوزارتي الدفاع والأمن قبل فبراير ٢٠١٢م، **٧–** من أجل حل إشكالية وجود قوات مسلحة حاربت في صفوف الطرفين، وفي حدود عدد إجمالي معقول، يتم لمدة زمنية محددة فتح باب التجنيد ضمن قوات الجيش والأمن بعدد محدد ووفق شروط موضوعية موحدة يتفق عليها الطرفان، وتتم إجراءات القبول وفقاً لاستمارات تتضمن (إلى جانب الشروط الموضوعية المتفق عليها) خانة لموافقة أي من الطرفين على قبول أي مجند، وبأعداد متساوية للطرفين. على أن يتم توزيع القوة الجديدة بصورة تعزز مبدأ الانتماء للوطن وبصورة عادلة بالنسبة للطرفين.
المبررات الواقعية للحل المقترح	من الواضح أن لا ضرورة هنا لبيان مبررات الواقع للأخذ بهذه الحلول، إذ يبدو أن هذه الحلول تتضمن عملاً توافقياً جماعياً يمكن أن يعيد صياغة العلاقة بين الأطراف ويعيد للدولة سلطانها الشامل على الجميع.

خامساً: مسار الحوار وعملية الانتقال السياسي (المسار السياسي للحل)

مكمن الخلاف	**١–** رفض طرف صنعاء لمشروع الأقاليم الستة (رفض نمط وحدود التقسيم وشكله الجغرافي)، **٢–** تحفظ الحزب الاشتراكي على مشروع الأقاليم الستة (يحبذ فكرة الإقليمين شمالي وجنوبي)، **٣–** تحفظ طرف صنعاء على أسس تشكيل الهيئة الوطنية للرقابة على مخرجات الحوار الوطني ونسب التمثيل في قوامها، والمطالبة باستئناف عملية الانتقال السياسي من اللحظة التي توقفت عندها مفاوضات (موفمبيك) على إثر اندلاع العدوان في ٢٦ مارس ٢٠١٥، **٤–** إصرار طرف الرياض على استكمال عملية الانتقال السياسي من حيث توقفت في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، دون النظر في أي اعتراضات لطرف صنعاء على المسائل سالفة الذكر، والمضي بالتالي في استكمال عملية الاستفتاء على الدستور.
الحل المقترح	**١–** إعادة التأكيد على التزام الأطراف كافة بخيار الفيدرالية من ناحية مبدئية، مع الإقرار بالحاجة (منطقياً وموضوعياً) إلى بناء مقترح التقسيم على دراسة متأنية ووفقاً للأسس التي نصت عليها وثيقة مخرجات الحوار الوطني، **٢–** يتم استئناف عملية الانتقال السياسي من النقطة التي صدر عندها قراري تشكيل لجنة تقسيم الأقاليم والهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار، حيث يقوم نائب الرئيس بإصدار قرارين بديلين بخصوص اللجنة والهيئة ووفقاً لتوافق الأطراف كافة، **٣–** يدعو نائب الرئيس لالتئام لجنة صياغة الدستور مجدداً لمواصلة أعمالها في استيعاب الحلول التي سيتوصل إليها الأطراف بخصوص المسائل الخلافية، وللنائب تعيين أعضاء بديلين في اللجنة في حال تعذر اكتمال نصابها لأي سبب، على أن يراعي في ذلك المرجعيات الفئوية نفسها في قوام اللجنة.

	٤– يتم النص في مشروع الدستور الاتحادي على تأكيد الشكل الاتحادي (الفيدرالي للدولة) ووفقاً للمبادئ العامة نفسها التي تضمنتها وثيقة مخرجات الحوار الوطني. **٥–** يتم ترحيل مسألة البت في تقسيم الأقاليم وعددها وحدودها إلى بند الأحكام الختامية في الدستور، وذلك بالنص على أن يتولى مجلس النواب القادم تشكيل لجنة علمية متخصصة لدراسة تلك المسألة وفق الأسس التي وردت في وثيقة مخرجات الحوار، وتتشكل اللجنة من خبراء يمثلون جامعات الجمهورية كافة والمستشارين المتخصصين في الوزارات المختصة وخبراء ممثلين لتجارب كل من (كندا، ألمانيا الاتحادية، جنوب أفريقيا، الولايات المتحدة الأمريكية، العراق)، وتعطى اللجنة فترة زمنية لا تتجاوز منتصف ولاية مجلس النواب (على سبيل المثال، استغرق مثل هذا الأمر في جنوب أفريقيا بضع سنوات من الدراسة الرسمية قبل الأخذ بخيار الفيدرالية، أما لدى هادي فلم يستغرق الأمر سوى بضعة أيام للبت في مصير اليمن وشعبه!!). **٦–** يتم النظر في تضمين الأحكام الانتقالية في الدستور الاتحادي بعض النصوص التي يمكن أن تعزز الصلاحيات الإدارية والمالية للمحافظات والمديريات في إطار أقصى حدود اللامركزية الممكنة، وذلك كعلاج مؤقت ريثما يتم استكمال مشروع تقسيم الأقاليم بما يخدم المصلحة الوطنية ومستقبل اليمن واليمنيين. كما يتم تضمين تلك الأحكام مواداً بخصوص اعتماد قوائم تسجيل الناخبين الحالية وفتح المجال لتسجيل من بلغ السن القانونية ولم يسجل، وكذا النص على بقاء اللجنة العليا للانتخابات بشكلها الحالي مع إعادة النظر في شغلها بقيادات جديدة وفقاً لتوافق الأطراف. **٧–** فور استلام نائب الرئيس وحكومة التوافق لمهامهم يتم الشروع في تنفيذ توصيات وقرارات مؤتمر الحوار ونقاطه بخصوص القضية الجنوبية وقضية صعدة، وبمساهمة فاعلة من الدول الراعية لعملية السلام والانتقال السياسي والمانحين كافة. **٨–** يتم التوافق حول مشروع الدستور الاتحادي يتم الاعداد لعملية الاستفتاء عليه، ومن ثم إقراره شعبياً، تمهيداً لإجراء الانتخابات الرئاسية والنيابية الجديدة.
المبررات الواقعية للحل	من الواضح أن لا ضرورة هنا لبيان مبررات الواقع للأخذ بهذه الحلول، إذ يبدو أن هذه الحلول تتضمن عملاً توافقياً جماعياً يمكن أن يعيد صياغة العلاقة بين الأطراف ويبني سلاماً دائماً وشاملاً وعادلاً.

- وثائق ودراسات ومصادر استند إليها الباحث:

١- مشروع الدستور الاتحادي الصادر عن لجنة صياغة الدستور.
٢- المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.
٣- اتفاق السلم والشراكة الوطنية وملحقه الأمني.
٤- نص مسودة وقف إطلاق النار في اليمن، ١٠ ابريل ٢٠١٦م.
٥- نص إحاطة ولد الشيخ إلى مجلس الأمن، ٢١ يونيو ٢٠١٦م.
٦- نص إحاطة ولد الشيخ إلى مجلس الأمن، ٣١ أكتوبر ٢٠١٦م.
٧- نص إحاطة ولد الشيخ إلى مجلس الأمن، ٢٧ يناير ٢٠١٧م.
٨- مبادرة كيري، ١٠ اكتوبر ٢٠١٦م.
٩- مقترحات ولد الشيخ (خارطة طريق ولد الشيخ أو الأمم المتحدة)، ٢٥ أكتوبر ٢٠١٦م.
١٠- وثيقة موافقة وفد صنعاء على المشاركة في مفاوضات الكويت، ١٩ ابريل ٢٠١٦م.
١١- نص المؤتمر الصحفي المشترك بين وزير الخارجية السعودي (عادل الجبير) ونظيره الأمريكي (جون كيري)، الرياض، ١٨ ديسمبر ٢٠١٦م.
١٢- بيان الخارجية حول اجتماع الرياض بين وزيري الخارجية السعودي (عادل الجبير) والأمريكي (جون كيري)، ١٩ ديسمبر ٢٠١٦م.
١٣- وثيقة (بيان) الوفد الوطني حول التزامه بوثيقة مسقط (١٠ ابريل ٢٠١٦م)، ١٦ نوفمبر ٢٠١٦م.
١٤- وثيقة رؤية وفد الرياض المقدمة لمفاوضات الكويت، "مشاورات السلام اليمنية، الكويت ١٨ أبريل ٢٠١٦".
١٥- وثيقة رؤية وفد صنعاء المقدمة لمفاوضات الكويت، "رؤية الحل السياسي والأمني وآلياته الأربع الملحقة".
١٦- نص مقترح اتفاق الكويت المقدم من ولد الشيخ لإنهاء النزاع المسلح في اليمن، الكويت، ٣١ يوليو ٢٠١٧م.
١٧- سامي محمد السياغي، "خيار الفيدرالية في اليمن وأقاليمها الستة: الترياق القاتل"، **مجلة مقاربات سياسية**، العدد الثاني، يناير - مارس ٢٠١٧م.
١٨- سامي محمد السياغي، "قراءة في مضامين وأبعاد قرار مجلس الأمن (٢٢١٦)"، **مجلة مقاربات سياسية**، العدد الأول، يوليو - ديسمبر ٢٠١٦م.